الفصل الثانى

التغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية فى المجتمع المصرى فى الفترة من 1975وحتى الآن وانعكاساتها على كليتي التربية الرياضية للبنات جامعة حلوان وجامعة الإسكندرية

- مقدمة
- التغيرات السياسية فى الفترة من 1975 وحتى الآن
- التغيرات الاقتصادية فى الفترة من 1975 وحتى الآن
- التغيرات الاجتماعية فى الفترة من 1975 وحتى الآن

مقدمة:

شهدت مصر خلال الفترة من عام 1975 وحتى الآن كثيراً من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة فى كثير من ملامحها عن الفترة التى سبقتها حيث انتهجت مصر قرب منتصف السبعينات سياسة الانفتاح الاقتصادى التى ترتب عليها تغيرات جذرية فى بنية المجتمع المصرى.

وتميزت هذه المرحلة بكثير من التطورات ومنها، توقف التخطيط الطويل والمتوسط الأجل منذ عام 1977 والاكتفاء بالخطط السنوية وازدياد الدور الذى يلعبه القطاع الخاص سواء المحلى أو العربى أو الأجنبى فى ظل سياسة الانفتاح، وقيام حرب أكتوبر عام 1973 ومالها من إيجابيات كثيرة منها إعادة الثقة بالنفس للشعب المصرى كله، إلى جانب إعادة فتح قناة السويس واسترداد حقول بترول سيناء مع إعطاء دفعة قوية للصناعات الخاصة بالبترول، كما كان لسياسة الانفتاح الاقتصادى بعض الآثار السلبية التى تمثلت فى زيادة أعباء القروض والمديونية على مصر وزيادة العجز فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى المصرى. (28:247-248)

وتترابط الأنظمة المجتمعية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بعضها البعض جدلياً وتتكامل وظيفياً ومن ثم فإن أى تحليل أصيل للنظام السياسى عليه أن يأخذ فى اعتباره تأثير هذا النظام بوصفه متغيراً مستقلاً، على البناء الاقتصادى والاجتماعى حيث إن الظاهرة السياسية تتأثر وتعكس فى حركتها مختلف مظاهر الحقيقة الاجتماعية بصفة عامة، بيد أنها تمتلك ذاتيتها المستقلة وحركتها الخاصة، وبالتالي فإنها تمارس تأثيرها على الواقع الاجتماعى، بل ويمكن القول أنه فى العديد من البلدان يلعب النظام السياسى دوراً أساسياً فى تشكيل حياة المجتمع وإعادة صياغة علاقاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (42:75)

وبناء على ما سبق لا يمكن النظر إلى التعليم العالى بمعزل عن الظروف المجتمعية التى تؤثر فيه بشكل فعال، حيث هو مرآه تعكس هذه الظروف والأبعاد المجتمعية، فالتعليم العالى يتأثر بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بالدولة ويؤثر فيها، كما أن سياسة التعليم العالى ما هى إلا مرآة تنعكس عليها فلسفة المجتمع وأهدافه واتجاهاته باعتبارها أحد جوانب السياسة العامة للدولة، حيث تتصل اتصالاً وثيقاً بالرغبة فى تطوير كافة جوانب المجتمع، ومن ثم كان التنسيق بين الفلسفة العامة للمجتمع والسياسة العامة للدولة وسياسة التعليم العالى عملية ضرورية وحتمية لضمان سير الجهود كلها فى اتجاه واحد.

ولقد مر المجتمع المصرى بتحولات كبرى على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى أدت إلى تغير فى فلسفة التعليم العالى وسياسته وأهدافه ورسالته ومحتواه كانعكاس لتلك التغيرات التى أثرت على المجتمع والتعليم بصفة عامة، وعلى كليات التربية الرياضية بصفة خاصة، ولقد تشابكت نتائج وانعكاسات هذه التغيرات مع بعضها البعض بحيث أصبح من الصعب تحديد علاقات السبب والنتيجة فيما بينها، إلا انه من الضرورى أحياناً أن نفصل هذه التغيرات ونحاول تحليلها وتفسير أسبابها بما يساعد على تفسير هذه النتائج لذا سوف تتعرض الباحثة لتلك التغيرات المجتمعية كل على حدة، لبيان مدى انعكاساتها على كليات التربية الرياضية بجمهورية مصر العربية خلال فترة الدراسة من 1975 وحتى الآن. (15:114-115)

وقد تم تقسيم تلك الفترة إلى مراحل حيث طرأت تغيرات جوهرية على واقع المجتمع المصرى خلال كل مرحلة من هذه المراحل، وسوف نتناول فيها كلا من البعد السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

- **التغيرات السياسية فى الفترة من 1975 وحتى الآن:**

لعل من أهم المتغيرات التى حدثت على الصعيد السياسى المصرى خلال حقبة السبعينات التحولات الكيفية التى أخذ إيقاعها يتسارع بشدة بعد حرب أكتوبر عام 1973، فمن التغير ا لأيديولوجي للاشتراكية كعقيدة سياسية إلى التوجه الأيديولوجي الذى أطلق عليه الانفتاح الاقتصادى، حيث سادت العلاقات الاقتصادية الرأسمالية، ولم يتم التحول الأيديولوجي بشكل صريح الأمر الذى أدى إلى حدوث صراع حاد فى القيم السياسية وأثر ذلك تأثيراً واضحاً على عملية صياغة السياسات العامة بالبلاد.

كما برز تحول آخر على الصعيد السياسى يفترض أن يكون له تأثير على تلك الصياغة، وهو تحول النظام السياسى من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية على اعتبار أن ذلك يمثل اتجاها دستورياً نحو تعميق مفهوم الديمقراطية ومن العلاقة الخاصة مع الاتحاد السوفيتى إلى العلاقة شديدة الخصوصية بالولايات المتحدة الأمريكية. (132: 316)

وقد تبلورت هذه الأيديولوجية من خلال طرح ورقة أكتوبر فى إبريل عام 1974 التى احتوت على سياسة الانفتاح السياسى والاقتصادى لمصر على العالم الغربى ويُعد التحول إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى من أهم التطورات

التى أدت إلى تحول شكل التنظيم السياسى من الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكى) إلى اتجاه تعدد الأحزاب، ولا شك أن تلك الأيديولوجية (الليبرالية) قد تجسدت فى مصالح تلك الفئات الاجتماعية، التى تحالفت لتحقيق مصالحها، وعبرت عن نفسها من خلال توجيهات النظام السياسى والنخبة الحاكمة فى تلك الفترة، وذلك بخلاف الفترة الناصرية التى سادت فيها الأيديولوجية التى عبرت عن مصالح الطبقات الوسطى والدنيا. (33 : 59، 238)

كما أعادت ورقة أكتوبر الملاحة إلى قناة السويس وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى والتى صاحبها انفتاح سياسى فضلاً عن فتح الباب للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبى، وكان من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى غلاء الأسعار الذى أدى بدوره إلى اندلاع شرارة أحداث 18، 19 يناير عام 1977 والتى أخمدها الجيش المصرى (318:161)

وقد بدأت الصياغة العملية للتحول السياسى والاقتصادى فى المجتمع المصرى صياغة تؤكد أن واقع ما بعد أكتوبر 1973 لابد أن يختلف عن سابقه قبل الحرب، وترى أن مستقبل مصر مرهون بالتصنيع، وتعلن الانفتاح على العالم كله شرقه وغربه، وتعتبر أن المساعدات الأجنبية واجب على الدول السابقة فى التقدم نحو تلك التى ما زالت تناضل للوصول، وترحب بالاستثمار الأجنبى المباشر لما يحمله معه من معرفة تكنولوجية متقدمة تحتاج إليها.

وتجسدت هذه الصياغة فى "ورقة أكتوبر" التى طرحها الرئيس السادات فى إبريل 1974 متضمنة رؤية القيادة السياسية لمهام مرحلة البناء والتقدم ما بعد حرب أكتوبر 1973، أو ما عبرت عنه الوثيقة بـ " الإستراتيجية الحضارية الشاملة". (142:205-233)

ولعل أهم تطورين داخليين شهدهما المجتمع المصرى خلال عقد السبعينيات يتمثلان فى:

- الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى وهى العملية التى بدأت رسمياً بصدور قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة عام 1974.
- التحول من صيغة التنظيم السياسى الواحد إلى صيغة التعدد الحزبى المقيد، وقد بدأت هذه العملية بصدور ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى عام 1974، مروراً بإعلان المنابر السياسية عام 1976، وبتحويل هذه المنابر إلى أحزاب فى العام نفسه.

وإذا كان التطور الثانى: قد يوحى بتوجه إيجابى نحو التجربة الديمقراطية فى السياسة والحكم، فإن معطيات الواقع تشير إلى عكس ذلك، إذ كان للتطور الأول اليد الطولى فى صياغة توجهات القيادة السياسية التى فيما يبدو "لم تكن معنية بمجالات التطوير الديمقراطى وتوسيع مجالات الحرية بقدر اهتمامها بتعظيم الربح والترقى الاجتماعى السريع فى ظل مجموعة القيم التقليدية التى يتبناها القطاع البرجوازى التقليدى". (64:136)

حيث استطاع أصحاب الثروة بفضل نظام الاقتصاد الحر والتشجيع المطلق للقطاع الخاص المحلى والأجنبى أن يمارسوا عن طريقة إقامة علاقات وثيقة مع كبار المسئولين فى الدولة نفوذاً سياسياً تفاوت فى الأثر والمقدار بحسب طبيعة العلاقة ودرجتها مع أرباب السلطة السياسية الحاكمة فى البلاد. (58:66)

فلم يكن التحول إلى التعددية السياسية يعنى فى واقع الأمر اختلافاً فى توقعات الصفوة الحاكمة من أشكال التنظيم الاجتماعى المختلفة لجماعات المصالح، فقد سعت تلك الجماعة إلى الاستخدام المقنع أحيانا والمكشوف أحياناً أخرى لسلطة الدولة من اجل ألا تخرج جماعات المصالح المختلفة عن دور المساندة المتوقع منها إلى القيام بالتغيير المستقل عن توجهات ومواقف أعضائها.

وقد تجلى ذلك فى عدد من ممارسات السلطة الحاكمة فى السبعينات كالإسراف فى استخدام أسلوب الاستفتاء الشعبى، وحل مجلس الشعب بلا مبررات مقنعه، إصدار القوانين بقرارات رئاسية فى غير محلها، والتمسك بقانون الطوارئ واللجوء إلى تعريفات فضفاضة لفكرة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى. (64:136)

ومما سبق سوف تقوم الباحثة بعرض التغيرات السياسية التى لها تأثير واضح على التعليم الجامعى ويمكن بلوراتها فى التغيرات التالية :

- الاتجاه الاشتراكى الديمقراطى
- حرب أكتوبر وتوطيد العلاقات بالدول العربية والأجنبية
- الانفتاح السياسى المصاحب للانفتاح الاقتصادى
- مجلس الشعب وبعض قضايا الجامعة .

أولا:الاتجاه الاشتراكى الديمقراطى

على الرغم من أن هذه الفترة تقع قبل 1975ولكن أثارها تمتد إلى ما بعد هذه الفترة لذا يجب طرحها ،فلقد شهدت الخمسينات فتره تحول اشتراكى طرا على البلاد مصاحبا لبعض السياسات الجديدة التى تقرر مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ومجانية التعليم وامتدت تلك السياسات لتشمل التعليم الجامعى وارتفع الطلب على التعليم الجامعى وذلك باعتباره هدفاً يسعى إليه خريجو المدارس الثانوية بشكل عام وكأنها الامتداد الطبيعى للتعليم الثانوى وحرص أبناء الشعب على الالتحاق بالتعليم الجامعى لأنه الوسيلة للحراك الاجتماعى لأبناء الطبقة المتوسطة والدنيا ، وقناة رئيسية على مكانة اجتماعية مرتفعة ، ونتيجة لذلك ازداد الطلب على التعليم الجامعى وحدث توسع فيه ، فبعد أن كان مقصوراً على ثلاث جامعات ، امتد ليشمل إحدى عشرة جامعة حتى يمكن استيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي المدارس الثانوية مما انعكس بالسلب على كفاءة العملية التعليمية بتلك الجامعات ، حيث إن هذه الجامعات بدأت فروعاً للجامعات القديمة ثم أصبحت جامعات مستقلة ، وليس بخافٍ كم المشكلات التى تعانى منها تلك الجامعات الإقليمية من نقص فى أعضاء هيئات التدريس ، ونقص فى المستلزمات الفنية اللازمة لإتمام العملية التعليمية بها ، وترتب على ذلك تخريج أنصاف متعلمين يلفظهم سوق العمل فلا يجدون وظائف إلا فى القطاع الحكومى بعد طول انتظار ويعينون فى وظائف لا ترتبط بتخصصاتهم الأصلية ولا بحجم إعدادهم العلمى ، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى ضرورة إعادة النظر فى سياسة القبول بالتعليم الجامعى وفى عملية التخطيط للمواءمة بين العرض والطلب من الناحية الكمية والكيفية لخريج الجامعة ، وهذا ما ينعكس بصفة خاصة على خريج كليات التربية الرياضية فى مصر .

(78) (30 : 44-49) (70) (103 : 181-217)

*** ثانياً : حرب أكتوبر وتوطيد العلاقات بين الدول**

عقب الانتصار فى حرب أكتوبر 1973 ازدادت العلاقات بالدول العربية والأجنبية ، وبدأت حركات النهوض الاقتصادية وذلك محاولة لعلاج الأزمات الاقتصادية بمصر ، وبدلاً من أن نتجه للداخل للبحث عن سبل وحلول للمشكلات الاقتصادية نظرنا للخارج واستوردنا نماذج أجنبية مثل سياسة الانفتاح الاقتصادى ونسينا اختلاف السياق المجتمعى لمصر عن باقى الدول الأجنبية وهذا من بديهيات التخطيط لأية خطة قومية ، فكان من الضرورى أولاً تحديد إمكاناتها المادية والبشرية وإخضاع تلك الإمكانات للدراسة من خلال إشراك قطاعات الدولة كافة بما فيها قطاع التعليم الجامعى بما يتوافر لديه من كوادر فنية وعلمية.

*** ثالثاً : الانفتاح السياسى المصاحب للانفتاح الاقتصادى**

ارتبط التحول على سياسة الانفتاح الاقتصادى بانفتاح سياسى متمثلاً فى تعدد الأحزاب ودخول مجلس الشعب بعض الفئات ممن استطاعوا استغلال ضرورة ارتباط العمل السياسى بالعمل الاقتصادى فيما يعرف باسم التنمية الشعبية داخل الحزب الوطنى الديمقراطى ونتيجة اتصال تلك الطبقات ببعض الدول وذلك لاستثمار أموالهم المصرية بالخارج زادت الضغوط الاقتصادية على مصر وارتبط ذلك بالأزمة الاقتصادية ومشكلة الديون ، واستغلت مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولى وصندوق النقد الدولي) وبعض الدول الكبرى تلك الأزمة لتحقيق أغراضها ، وصرحت القيادة السياسية بأن إحداث أى تطوير فى الجانب التعليمى يحتاج تمويلاً ، وفعلاً بدأ تمويل وكالة التنمية الأمريكية لبناء عدد من المدارس، أيضاً بدأت منح السلام عقب معاهدة كامب ديفيد ، وبدأ مشروع الترابط المصرى الأمريكى بين الجامعات المصرية والأمريكية ، لذا فإن التعليم الجامعى من القطاعات التى تعرضت لشروط جهات التمويل الأجنبية وضغوطها مما يؤثر على العملية البحثية وسياسة القبول بالجامعات . (42 : 1970-1981) (138 : 328- 330)

*** رابعاً : مجلس الشعب وبعض قضايا التعليم الجامعى**

يمثل مجلس الشعب أكبر تجمع لرجال السياسة بمصر بالإضافة إلى وجود لجنة التعليم من بين لجانه الكثيرة ، لذلك فإن الباحثة ترى أنه من الضرورى عرض قضايا التعليم الجامعى التى نوقشت بمجلس الشعب وذلك للوقوف على مدى تأثر التعليم الجامعى بهذه المناقشات ، ففى الفترة من 1976 إلى 1979 كان من أهم الموضوعات التى تم مناقشتها سياسة القبول بالجامعات ، واستثناء بعض الفئات من شرط المجموع وفلسفة الجامعات الإقليمية وعدم توفر الإمكانات الكافية لها وكانت كل الموضوعات فى شكل أسئلة وطلبات إحاطة ، ولم تخرج أيه إجابات لحيز التنفيذ .

أما الفترة من 1979 إلى 1984 حدث نوع من الاهتمام النسبى بالمستوى الكيفى للتعليم الجامعى، وضرورة الربط بين التعليم وخطط التنمية والمطالبة بمراجعة سياسة القبول فى الجامعات ، أيضاً تم اقتراح فكرة إنشاء جامعة أهلية أو خاصة والمطالبة الصريحة بإلغاء مجانية التعليم وكافة أشكال الدعم وظهور اتجاهين داخل مجلس الشعب الأول يتمسك بالمجانية والثانى يرفضها .

تصدرت الجامعات الإقليمية الفترة 1984 وحتى بداية 1989 وظهرت ضرورة ربطها بالبيئة وتحديد القبول فى كل جامعة فى ضوء الإمكانات المادية والبشرية لها ولكن لم يتم أية إصلاح على المستوى التنفيذى كما تركزت المناقشات وطلبات الإحاطة حول سياسة التعليم الجامعى وخاصة سياسة القبول وشهادة G.C.E الأجنبية واتجاهات الحكومة إزاء الجامعات الأهلية وأزمة تمويل التعليم . (109 : 26-29)

مما سبق نجد أن هناك اهتمام من جانب مجلس الشعب ببعض قضايا التعليم الجامعى إلا أن أثر هذا الاهتمام قد توقف عند حد تقديم بعض الاستجوابات وطلبات الإحاطة فقط دون التطرق إلى عملية التنفيذ ، لذا فإن النتائج المترتبة لم تكن على المستوى المطلوب ، على الرغم من أهمية القضايا التى أثيرت .

وهكذا يمكن القول أنه على الرغم من وضوح المشكلات التى يعانى منها التعليم الجامعى إلا أن مجلس الشعب باعتباره السلطة التشريعية التى تملك سلطة اتخاذ القرار لم يتخذ الخطوات الإجرائية اللازمة لعلاج تلك المشكلات ، كما طرح الحزب ثلاثة محاور رئيسية للتطوير تقوم على استكمال البنية الأساسية للمعرفة وتحقيق مبدأ الجودة الشاملة فى التعليم وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية.

التغيرات الاقتصادية فى الفترة من 5 197 وحتى الآن:

أولا:سياسة الانفتاح الاقتصادى من (1974 - 1981)

تعرض الاقتصاد المصرى منذ أوائل السبعينات، للعديد من التطورات الهيكلية التى كان من شأنها إعادة تشكيل طريقة عمله فيما يتعلق بآلياته الداخلية، أو فيما يتصل بعلاقاته بالعالم الخارجى وقد بدأت تلك التطورات فى أعقاب حرب أكتوبر 1973 وانتظمت فى العام التالى تحت مسمى سياسة الانفتاح الاقتصادى، والواقع أن ورقة أكتوبر 1974 فى طرحها لهذه السياسة لم تقدم عرضاً تفصيلياً لها ولا لأبعادها، فقد اكتفت بالإشارة إلى ضرورة الاستعانة بالاستثمارات العربية والأجنبية فى عملية التنمية. (109:35) (13:9)

وتكمن سياسة الانفتاح الاقتصادى فى أنها تسعى لتحقيق معدلات نمو حقيقى فى الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة لطبقات الشعب العاملة وذلك لأنها تركز على زيادة العمل والإنتاج فى ظل مبدأ تكافؤ الفرص مع إلغاء سياسة دعم السلع تدريجياً، ولقد بدأت تلك السياسة فى مصر بصدور قانون رقم (34) لسنة 1974 فأنشئت لذلك الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة . (105:32-34)

ونظراً لأن سياسة الانفتاح سياسة شاملة أى لا يمكن أن تتحقق إلا إذا حدثت توسعات فى عدد كبير من المجالات مثل الإدارة والعمالة والعلاقات الخارجية .... الخ، ولتحديد مدى تأثير تلك السياسة على التعليم الجامعى فقد فضلت الباحثة عرض بعض أبعاد سياسة الانفتاح الاقتصادى لتحقيق مزيد من الفهم لتلك السياسة.

وقد أشار البعض إلى أن السبب الرئيسى فى الاتجاه لسياسة الانفتاح الاقتصادى هو تعثر تجربة القطاع العام بمصر، وذلك لأن القطاع العام فى بداية الأمر كان امتداد لمشروعات خاصة أغلبها لم تكن كافية ولم ينشأ فى إطار عملية تخطيط قومى شامل وتحمل الكثير من نتائج الحروب والهزائم العسكرية، بالإضافة إلى استغلاله من جانب القطاع الخاص سواء فى مجال الاستيلاء على بعض المقاولات أو شراء بعض السلع وتهريبها من القطاع العام لبيعها لصالح القطاع الخاص وغيرها من العمليات التى تعكسها عمليات الفساد الإدارى. (125:77)

ويلاحظ أن جماعات الضغط والرأسمالية انتهزت فرصة نكسة حرب 1967 للتشكيك فى جدوى القطاع العام وفعلاً بدأت عملية استيراد الأغذية تتزايد، كما انتهزت هذه العناصر فرصة حركة التصحيح فى مايو 1971 لتدعو بمزيد من الإلحاح إلى زيادة الاعتماد على القطاع الخاص والعمل على حرية رأس المال العربى والأجنبى، ثم تبع ذلك استغلال الانتصار فى حرب أكتوبر 1973 من جماعات الضغط والرأسماليين وبأن مصر مقبلة على عصر جديد ورغبة فى الاستنارة من فوائض الأموال النفطية المتزايدة بعد الحرب فلقد طالبت تلك الجماعات بالاستثمار العربى بالمشاركة مع الإنتاج المصرى بما فى ذلك شركات القطاع العام وخاصة فى مجال إزالة آثار الحرب . (125:76)

ولقد واكب ذلك الاكتشافات البترولية التى تحققت خلال السنوات الأخيرة وعودة بترول سيناء الذى لعب دوراً بارزاً فى صناعة البترول فى مصر.

ومن بين إفرازات سياسة الانفتاح الاقتصادى تجربة البنوك الأجنبية التى من المفترض أنها تهدف إلى جذب رؤوس الأموال للاستثمار، وتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية بمصر، ولكن الحقيقة عكس ذلك فلقد "احتفظت تلك البنوك بأموالها خارج مصر رغم أن معظم هذه الأموال هى ودائع المصريين ولم تقم تلك البنوك بتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية. (29:159)

ولقد ترتب ع لى السماح بإنشاء البنوك الأجنبية دون رقابة عليها، إلى قيامها باستنزاف مدخراتنا واستثمارها فى الخارج، وكان من نتيجة ذلك ندرة المدخرات داخل مصر الأمر الذى انعكس سلباً على مشروعات التنمية المختلفة، نظراً لقلة الموارد المالية للدولة، ومنها قطاع التعليم الجامعى ، حيث أدى إلى عدم توفير المستلزمات الفنية والعلمية الحديثة للجامعة بما يكفل لها مواكبة التغيرات المجتمعية المحلية والعالمية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان من المنتظر أن تقوم الدولة بإشراك الجامعة بمؤسساتها المختلفة وخاصة الوحدات ذات الطابع الخاص والمكاتب الاستشارية، فى دراسة النتائج المترتبة على سياسة الانفتاح الاقتصادى وكيفية توجيهها بما يكفل تحقيق المصلحة العامة للمجتمع ولكن فى الحقيقة لم تشرك الدولة الجامعة إضافة إلى عدم أحقية البنك المركزى فى الإشراف على نشاط هذه البنوك الأجنبية. (56)

إضافة إلى ما سبق فلقد تأثر الاقتصاد المصري بالعديد من الظواهر الأخرى لعل منها:

١. إعادة تشكيل هيكل الاقتصاد المصرى وذلك من خلال تقليل الأهمية النسبية لبعض القطاعات مثل قطاع الصناعة وتزايد الأهمية النسبية لقطاعات الزراعة وإنتاج البترول والأنشطة الخدمية مثل السياحة والإسكان الفاخر لما لهم من عوائد ضخمة، ولما كان العائد من تلك القطاعات يستثمر لصالح بعض الفئات ولا تستفيد منه خزينة الدولة إلا اليسير مما انعكس سلباً على الدخل القومى العام وعلى المخصصات المالية لقطاعات الدولة ومنها قطاع التعليم.

٢. استنزاف الفائض الاقتصادى المتكون فى البلاد ـ لشراء السلع الاستهلاكية المستوردة ـ وهو فائض ضرورى للاستثمار فى عمليات التنمية ومنها عمليات تطوير قطاعات التعليم المختلفة.

٣. محاصرة القطاع العام حتى يتقلص وينكمش تدريجياً وذلك من خلال إغراق البلاد بالسلع الأجنبية المستوردة وفرض أسعار تشجيعية على مستلزمات الإنتاج التى تحتاجها وحدات القطاع العام فارتفعت تكلفة الإنتاج بها وزاد سعر منتجاتها بالمقارنة بالسلع المستوردة.

٤. تصفية بعض وحدات القطاع العام لانخفاض معدل إنتاجها ولتقلص الاستثمار العام.

ومن هنا نجد أن سياسة الانفتاح الاقتصادى أدت إلى تضخم ثروات فئة قليلة من المجتمع على حساب الأغلبية مما أثر سلباً على المدخرات القومية وانعكس سلباً أيضاً على المخصصات المالية للتعليم بما فيه التعليم الجامعى، الأمر الذى أدى بالدولة إلى بذل جهود كبيرة لزيادة المدخرات والدخل القومى العام وذلك بإتباع بعض السياسات الاقتصادية ومنها سياسة الخصخصة محاولة منها لتحسين العملية الإنتاجية والخدمية بوحدات القطاع العام لزيادة العائد الاقتصادى منها مما سينعكس بآثاره الايجابية على قطاع التعليم عامة. (18:56) (1:92-96)

وهكذا فقد صار الانفتاح بمثابة فلسفه للنظام عمادها إطلاق العنان للرأسمالية المحلية والعربية والأجنبية فى كافة المجالات ومنها الزراعى والصناعى.

وفى المجال الزراعى والذى يعد أهم دعامات الاقتصاد المصرى، حيث إنه يلعب دوراً بارزاً فى حياة السكان فهو يحتل المركز الأساسي فى عمالة الريف بالإضافة إلى أنه من الدعامات الأساسية للبلاد لما له من دور رئيسى فى الصادرات من المنتجات الزراعية وبناء على ذلك اهتمت مصر بالتوسع الرأسى والأفقي للأراضي الزراعية وذلك من خلال زيادة إنتاجيه الأراضي الزراعية والرى أو من خلال استصلاح الأراضي البور والصحراوية والتشجيع على ذلك بتمليكها لخريجى الكليات والمعاهد.

وتتضح علاقة التعليم الجامعى بقطاع الزراعة من خلال قيام الجامعة بمؤسساتها المختلفة بإجراء البحوث والدراسات لاستنباط أفضل السلالات سواء بالنسبة للإنتاج الحيوانى أو الإنتاج الزراعى ، كذلك يمكن وضع الخطط العلمية لاستصلاح الأراضي الصحراوية وفقا لخطط طويلة وقصيرة المدى تبنى على الدراسات العلمية لموارد المياه المتاحة ولنوعيه التربة وكيفيه تحسنها.

وعلى ذلك فإذا تحقق الاتصال المناسب بين الجامعة والقطاعات المسئولة عن الزراعة وطبقت نتائج البحوث الزراعية ، فإن هذا سيعود علينا بالفائدة وسيزيد من الدخل القومى العام ويمكن أن ينعكس بالإيجاب على باقى قطاعات الدولة ومنها قطاع التعليم الجامعى فى صوره تزويد معامل الجامعة وورشها بكافه الأجهزة والإمكانات الحديثة التى تمكنها من إجراء المزيد من البحوث للتوصل إلى أفضل النتائج. (138: 148- 181) (51 : 112- 113)(101: 35-360)

كما نجد علاقة وثيقة بين التعليم الجامعى وقطاع الصناعة ،وقد يبدو ذلك من خلال الدور الذى يمكن أن تقوم به الجامعة تجاه الصناعة من خلال الأبحاث العلمية التى تخدم ها ، وأيضاً تُعد الجامعة بيت خبرة يمكن أن يسهم فى

تقديم الخبرات من خلال دراسات الجدوى للمشاريع الاقتصادية ، وهذا بدوره يزيد من قيمة العائد الاقتصادى من قطاع الصناعة وبالتالى يسهم فى زيادة الدخل القومى العام مما يزيد من المخصصات المالية لقطاعات الدولة المختلفة ومنها قطاع التعليم الجامعى .

وقد مرت الصناعة فى مصر بالعديد من المراحل ويمكن التعرف على بعضها :

- **فالمرحلة الأولى** : تغطيها فترة محمد على فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وذلك لتحويل مصر لبلد صناعى ، **والمرحلة الثانية** والمتعلقة بانهيار برنامج وسياسات الصناعة لمحمد على والتركيز على تجهيز الصادرات فقط ، **والمرحلة الثالثة** وهى الثلاثينات حتى بداية الخمسينات وتتعلق بمرحلة التصنيع بغرض الإحلال محل الواردات ، **والمرحلة الرابعة** فى الفترة من (1952-1956) وقد ساد القطاع الخاص ، **والمرحلة الخامسة** فى الفترة من (1957-1960) وزاد فيها التدخل الحكومى وبدأ التخطيط المركزى من الحكومة وذلك فى **المرحلة السادسة** فى الفترة من (1961-1973) ، ثم تبدأ **المرحلة السابعة** وهى مرحلة الانفتاح الاقتصادى منذ 1974 حتى بداية الثمانينات ، وأخيراً ، **المرحلة الثامنة** من (1983 حتى الآن) وهى مرحلة سيادة الصناعات الاستهلاكية الصغيرة ثم الاتجاه للخصخصة وبيع القطاع العام . (139 : 226 -227)

وسوف تقوم الباحثة بالتركيز على المرحلتين السابعة والثامنة معاً نظراً لوجود ملامح ممتدة ومشتركة بينهما حيث يصعب فصل المرحلتين ، والمعان اة من آثار تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ثم الاكتفاء الذاتى ثم الاتجاه للخصخصة.

والنشاط الصناعى فى تلك المرحلة نجد فيه الدولة تراجع عن إقامة المشروعات العملاقة التى تستوعب الأيدى العاملة، وتحقق التنمية الفعلية للمجتمع المصرى، مثل المشروعات التى كانت لها الأولوية فى مرحلة التوجه الاشتراكى وهى الحديد والصلب والسد العالى، وإقامة مصانع الكيماويات والألمونيوم، فضلاً عن توقف الكثير من الصناعات الوطنية المصرية نتيجة إغراق السوق المصرية بالسلع المستوردة البديلة عن المنتج المحلى ، وعليه فقد عانى القطاع العام فى ذلك الوقت من المنافسة غير المتكافئة ففى الوقت الذى كان مقيداً بالضرائب والرسوم الجمركية كانت شركات الانفتاح تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب، والسماح لها بحرية الاستيراد ، ومما زاد الأمر تعقيداً قيام أجهزة التموين بمحاولة منها لتوفير السلع اللازمة للمستهلكين باستيراد كثير من المنتجات الصناعية من الخارج بوفرة وبدون رسوم جمركية لعرضها فى الأسواق المحلية بثمن رخيص، بينما كان يمكن للصناعة المصرية بعض التشجيع وتحسين التخطيط أن تكون قادرة على إنتاج الكثير من هذه السلع المستوردة، هذا بالإضافة إلى أنه مع رأسمالية الانفتاح ظهر طغيان روح الاستهلاك وتفاقم العقلية الاستيرادية، والتحقير لكل ما هو وطنى وتمجيد الأجنبى ولو كان أقل جودة، مما أدى إلى إلحاق الضرر بالصناعة الوطنية نتيجة إغراق الأسواق بالسلع المستوردة وهو ما يتماثل مع الوضع الراهن، وبالنظر إلى خسارة بعض شركات القطاع العام نجد أنها ترجع لعدة عوامل من أبرزها فساد الهيكل الإدارى لهذه الشركات وأخطاء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وتغيب التعليم الجامعى بمؤسساته عن الاشتراك فى برامج التنمية الصناعية ، مما جعل تلك البرامج توضع لمصلحة فئات معينة أفرزتها سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وترتب على ذلك انخفاض العائد القومى من الصناعة ، وبالتالى قلة الميزانيات المخصصة لقطاعات الدولة ومنها قطاع التعليم الذى عانى بدوره من العديد من المشكلات بسبب الإقبال المتزايد على التعليم وخاصة على التعليم الجامعى بمعدل يفوق إمكانيات الجامعة المحدودة ، مما عرضها للعديد من المشكلات ونادت بعض الفئات بضرورة تطوير التعليم الجامعى بما يتناسب مع متطلبات العصر .

(117 – 81: 96)(78-70 :173) (274 – 253 :139) (27:131) (268 – 191 :126)

ومما سبق يتضح أن الصناعة تلعب دوراً أساسياً كبعد اقتصادى مهم فى الدخل القومى العام ونسبة الاستثمارات ، ولكن نظراً للعديد من المشكلات التى تواجه الصناعة والمتعلقة بانخفاض الجودة وارتفاع تكاليف الإنتاج ، وضعف القدرات التسويقية وغيرها من المشكلات فإن العائد من الصناعة المصرية لم يكن على المستوى المطلوب وهذا يتطلب إعادة النظر فى برامج الصناعة وخططها بمصر بما يضمن التنسيق بين متطلبات سوق العمل ومواصفات المهن المختلفة ومخرجات النظم التعليمية وبخاصة النظام الجامعى وذلك من خلال فتح قنوات اتصال بين عدة جهات مثل : الجهات المسئولة عن التسويق والجهات المسئولة عن وضع برامج وخطط الدراسة للمراحل التعليمية المختلفة، وذلك لضمان التنسيق بين مخرجات النظم التعليمية كماً وكيفاً ومتطلبات سوق العمل من ناحية أخرى ضمان وجود اتصال بين المصانع والشركات ومراكز البحوث والدراسات بالجامعات وذلك للتصدى لأية مشكلة إنتاجية أو خدمية تواجه قطاعات العمل بأسلوب علمى مخطط.

كل هذه الآثار والنتائج لسياسة الانفتاح كان لها أكبر الأثر فى المجتمع المصرى وفى تشكيل طبقاته الاجتماعية.

ثانيا: إعادة الهيكلة الاقتصادية من (1982 - 1990):

نظراً للآثار السلبية الناجمة عن سياسة الانفتاح الاقتصادى على الاقتصاد المصري عقد المؤتمر الاقتصادى فى فبراير (1982) والذى حضره نخبة من كبار الاقتصاديين فى ذلك الوقت والذى تبين منه أن الاقتصاد المصرى كان يعانى فى ذلك الوقت من أربعة اختلالات هيكلية هى:

١. **اختلال بين الإنتاج والاستهلاك.**
٢. **اختلال بين الادخار والاستثمار.**
٣. **اختلال بين معدل الصادرات والواردات.**
٤. **اختلال بين إيرادات الدولة ونفقاتها.**

وهذه الاختلالات الهيكلية هى السبب الرئيسى فى تدهور الأوضاع الاقتصادية ومن ثم فبدون علاج جذرى لهذه الاختلالات لا يمكن إحداث تنمية. (22:97)

وتعزى الأسباب التى أدت إلى تلك الاختلالات الهيكلية التى كان يعانى منها الاقتصاد المصرى فى بداية الثمانينات إلى:

١. الحروب التى خاضتها مصر، سواء تلك التى فرضت عليها أو تلك التى تورطت فيها ومما لاشك فيه أن هذه الحروب قد استنزفت قدراً كبيراً من موارد مصر الاقتصادية.
٢. التزايد السكانى السريع والذى بلغ 2.8% سنوياً فى المتوسط مما أدى إلى التهام جزء كبير من جهود التنمية.
٣. أخطاء ملحوظة فى السياسة الاقتصادية مما وقف حائلاً دون حدوث التنمية ومنها:

- زيادة الدعم العينى مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وعدم وصول الدعم لمستحقيه.
- تعدد أسعار الصرف مما أدى إلى سوء توجيه الموارد بل وإهدارها.
- إتباع نظام الأسعار الاجتماعية مما أدى إلى إلحاق خسائر جسيمة بالعديد من شركات القطاع العام واضطرار الحكومة إلى تقديم الدعم لها مما زاد من عجز الموازنة العامة للدولة.
- النظم السياسية الشمولية وما أدت إليه من عدم المشاركة بالرأى نتيجة الخوف وعدم الأمان على النفس والمال وانتشار الرشوة والفساد والبيروقراطية وزرع الضغينة بن فئات المجتمع. (23:97)

ومن هنا فقد تم إعادة الهيكلة الاقتصادية وهى المرحلة التالية لمرحلة الانفتاح الاقتصادى والتى اتجهت السياسات الاقتصادية فيها إلى آليات تصحيحية لإدارة الاقتصاد القومى بعد انعقاد المؤتمر الاقتصادى فى فبراير (1982) لإصلاح المسار الاقتصادى وكان من أهم نتائجه البدء فى الخطة الخمسية (1982 - 1987)، والتى اعتمدت على عدة مبادئ منها زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات عالية للتنمية تفوق معدلات الزيادة السكانية وذلك بتدعيم القدرات الخلاقة فى قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة بالإضافة إلى تشغيل الطاقات المعطلة وصيانة الطاقات القائمة وتحقيق استخدام أفضل للموارد خاصة القوى البشرية من خلال التعليم وتطوير أساليب التدريب والتوجه إلى المجالات الفنية مع زيادة الاعتماد على الذات بتصحيح العجز فى ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وترشيد الواردات الاستهلاكية والعمل على توفير الاحتياجات، وتوزيع أفضل للدخول، ونشر الخدمات خاصة فى مجال التعليم والصحة والرعاية الثقافية والدينية والشبابية وتحسين أوضاع المرافق العامة، مع الاستفادة بقدر المستطاع بكافة الاستثمارات التى تم تنفيذها قبل الخطة ولم تؤت ثمارها بعد، وذلك باستكمال المشروعات والحد من التضخم والعمل على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية من خلال فتح مجالات الاستثمار لصالح كل من الاقتصاد المصرى والمستثمر معا. (50:85) (170: 24)

أ ما الخطة الخمسية الثانية (87/1988 - 1992/91) فهى تمثل حلقة ثانية من خطة طويلة الأجل تمتد إلى مطلع القرن الحادى والعشرين وتلتزم بالخط الاستراتيجى لهذه الخطة الطويلة، فهى تبدأ من حيث تنتهى الخطة الخمسية الأولى وتعتبر امتداد لها فى خطها الأساسى، لذا فهى تسير وفق ركائز ثلاث، أولها تتمثل فى زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى من خلال التركيز على تكوين وتحديث قاعدة الإنتاج السلعى والارتفاع بالإنتاج والإنتاجية عن طريق الاستغلال الأمثل للطاقات القائمة لإحداث الاستقرار الاقتصادى وتطوير القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية والارتفاع بمعدل نمو القدرة التصديرية فوق معدل نمو الواردات، كما عمدت الخطة الخمسية الثانية إلى تعبئة كافة الإمكانيات المحلية فى القطاعين العام والخاص لتوفير كل ما يمكن إنتاجه من احتياجات الاستثمار سواء السلع

الرأسمالية أو وسائل النقل والطرق أو العدد والآلات ليس من أجل الصيانة فقط، وإنما من أجل الإحلال والتجديد أيضاً، فضلاً عن تطوير أساليب إدارة الاقتصاد القومى وتدعيم دور القطاع الخاص فى العملية الإنتاجية باعتباره عامل هام فى إحداث التنمية الاقتصادية بالمجتمع، وقد تطلب ذلك استقرار السياسات الاقتصادية بمكوناتها المختلفة وتحرير القطاع العام من معوقاته ليقوم بواجبه فى تكافؤ مع القطاع الخاص. (170:87-92)

وبالرغم من ذلك فالأهداف الاقتصادية المرجوة لم تتحقق لأن الاقتصاد المصرى عانى من أزمات اقتصادية حادة خلال عقد الثمانينات تحت تأثير مجموعة من العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادى العالمى، والمقاطعة العربية لمصر، فقدان مصر لأسواق الدول الاشتراكية خفض إيرادات الدول الدائنة من مصر، الانخفاض فى إيرادات قناة السويس، وتحويلات العمالة المصرية فى البلاد العربية النفطية وفى أسعار البترول، كما واكبتها عوامل داخلية مثل إتباع سياسات خاطئة فى التنمية، ونقص معدلات النمو فى الزراعة والصناعة والتعدين. (162:451)

وقد انعكست الأوضاع الاقتصادية سلباً على معظم قطاعات الاقتصاد المصرى كالزراعة والصناعة والتعدين، ويمكن التدليل على ذلك من خلال عدة مؤشرات أساسية منها تدهور أداء القطاع الزراعى والصناعى، فقد تراجعت حصة قطاع الإنتاج السلعى فى القطاعين فى الناتج المحلى الإجمالى من 52.3% عام (1982) لتصل إلى 48.3% عام (1987)، ثم إلى 47.5%، عام (1989- 1990). (163:514)

وتركزت معدلات النمو في قطاع الخدمات خلال عقد الثمانينات في قطاعات غير سلعية مثل قطاع النقل والمواصلات والمال والمطاعم والفنادق والسياحة، حيث حدث توسع كبير فى مثل هذه القطاعات لتمويل عمليات الاستيراد ولمواجهة النمو المتزايد فى استهلاك الفئات الانفتاحية الجديدة واحتياجاتها ذات الطابع الترفى، وفى المقابل لم تشهد القطاعات الخدمية ذات الصلة المباشرة باحتياجات الفقراء تقدماً يذكر مثل قطاعات التعليم الحكومى والمستشفيات الحكومية والإسكان الاقتصادى، بل تدهورت هذه القطاعات، وانخفضت معدلات النمو داخل قطاعات الإنتاج السلعية، وقد ترتب على هذا الهبوط تراجع قدرة الاقتصاد المصرى على استيعاب القوى العاملة، فارتفعت نسبة البطالة ووصلت عام (1986) إلى 5%، أى حوالى (2) مليون متعطل من إجمالى قوة عاملة تبلغ حوالى 12.7% مليون مما أدى إلى انخفاض اهتمام الشباب بالرياضة لانشغالهم بمحاولة السعى وراء كسب الرزق. (1:130)

وفى الثمانينات تزايدت حركة السياحة الدولية إلى مصر خلال الخطة الخمسية الأولى بمعدل 4% سنوياً، وبلغت قيمة الناتج من السياحة 1.3% من جملة الناتج القومى الإجمالى، وتضمنت الخطة الخمسية الثانية (1987 - 1992) على أن يرتفع الناتج من قطاع السياحة من نحو 877 مليون جنيه عام (86/ 1987) إلى نحو 1432 مليون جنيه عام (1992/91) بمعدل سنوى نحو 10.3%، فى حين بلغ نمو الناتج من هذا القطاع نحو 10.9% سنوياً. (140:167)

و انتشرت فى تلك الفترة بعض الأنشطة الاقتصادية التى أعاقت تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع المصرى، وهو ماعرف باسم شركات توظيف الأموال أو الاقتصاد الظلى ، وكان لهذه الشركات دوراً خطيراً فى صرف الأفراد عن العمل المنتج، والاعتماد على العائد المادى بدون بذل مجهود مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة فى المجتمع المصرى.

ولقد أدت هذه الأوضاع الاقتصادية فى حقبة الثمانينات إلى حدوث تدهور شديد فى معدل نمو الناتج القومى الإجمالى، فبعد أن كان معدل النمو 8% فى الفترة من (1975 - 1982) انخفض إلى 5% فى الفترة من (1983 - 1985) ثم إلى 1% فى الفترة من (1986 - 1990)، وذلك نتيجة لحدوث انخفاض فى الناتج المحلى لأول مرة منذ عقدين من الزمن، وذلك بحوالى 2% سنوياً وخاصة فى النصف الثانى من الثمانينات. (18:35)

كما أن العجز فى الميزان التجارى الذى وصلت نسبته عام (1990) إلى 24.4% من الناتج المحلى الإجمالى نجم عنه ازدياد العجز فى الموازنة العامة للدولة حتى وصل إلى 23% من الناتج المحلى الإجمالى وذلك فى منتصف الثمانينات، وتزايد التضخم بصورة واضحة فى تلك الفترة، حيث بلغ معدله نحو 16.7% سنوياً فى عام (1988 - 1989)، ونحو 18.6% فى عام (1989 - 1990)، ثم نحو 21.4% عام (1990 - 1991).

كل ذلك أدى إلى معاناة الاقتصاد المصرى من مشكلات اقتصادية عديدة، ولعل من أبرزها ازدياد الديون على مصر، مما أسهم فى التأثير على المواطنين ذوى الدخول المحدودة. (165:9)

ثالثا:الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى من 1991:

وتعتبر مرحلة الإصلاح الاقتصادى الشامل هى الفترة التالية لعام (1990)، والتى بدأت من خلالها عمليات الإصلاح الاقتصادى وما اتخذته الدولة من خطوات للتحول إلى نظام الحرية الاقتصادية وآليات السوق، حيث عانى الاقتصاد المصرى فى الثمانينات من مشكلات عديدة من أبرزها مشكلة الديون المتراكمة، وانكشاف أوضاع مصر المالية عالمياً، والعجز فى ميزان المدفوعات وموازنة الدولة، لذلك لجأت القيادة السياسية إلى صندوق النقد الدولى كى

يرسم نهج الإصلاح ويحدد معالم سياسة مصر الاقتصادية، فقدم الصندوق بالتنسيق مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير سلسلة من سياسات التكيف الهيكلى ووقعت مصر معهما برنامج الإصلاح الاقتصادى فى عام (1991) **والذى تضمن ما يلى** :

- إصلاح القطاع العام المصرى عن طريق إعادة الهيكلة ، وخاصة فيما يتعلق بالنواحى الاقتصادية والقانونية والإدارية، والعمل بموجب قواعد ونظام القطاع الخاص، بالإضافة إلى عملية الخصخصة.
- إخضاع معظم أسعار السلع والخدمات المنتجة من كافة القطاعات لنظام السوق مع نهاية يونيو (1995) موعد انتهاء المرحلة الأولى من الاتفاق (1991 - 1995).
- إجراء بعض الإصلاحات الاجتماعية بهدف تقليل الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى، ولهذا الغرض تم إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية بدعم مالى من بعض المؤسسات العالمية. (59-58:166)

وقد تضمنت هذه المرحلة الخطة الخمسية الثالثة (1992/91 - 1997/96) وتمثل الحلقة الثالثة من الخطة الإستراتيجية طويلة المدى والتى تبدأ من حيث انتهت الخطة الخمسية الثانية، وبذلك تكمل مسيرة الإصلاح الاقتصادى من خلال عدة مبادئ أهمها تشجيع الاستثمار وتقديم التسهيلات للمستثمرين وذلك بالموافقة المبدئية على المشروعات الاستثمارية فيها والإسراع فى تنفيذ الإصلاح التشريعى الخاص بالاستثمار وإنشاء مكاتب لخدمة المستثمرين، كما عمدت الخطة الخمسية الثالثة إلى تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات من خلال إنشاء مجلس أعلى للتصدير وحل مشاكل المصدرين مع تخفيض التعريفة الجمركية، كما ارتكزت على إصدار قواعد وأحكام وتيسيرات وإعفاءات بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة ، ولقد شهدت السنة الأخيرة من هذه الخطة التنموية خطوات كبيرة فى تنفيذ برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال العام بطرح أسهمها فى سوق الأوراق المالية بغرض توسيع قاعدة الملكية وتحقيقا" لمسيرة الإصلاح الاقتصادى، وقد عمدت السياسة المالية إلى تحسين أوضاع الموازنة العامة للدولة من خلال ترشيد الإنفاق الجارى، مع قصر الإنفاق الاستثمارى على الخدمات العامة والبنية الأساسية والاعتماد على الضرائب على الدخل والمبيعات بدلاً من الضرائب على التجارة الخارجية والإعفاء من ضرائب الأيلولة.
(50:166). (39-37:170، 135-129)

وتمثل الخطة الخمسية التنموية الرابعة (1998/97 - 2002/2001) فى ذات الوقت الحلقة الأولى فى خطة التنمية بعيدة المدى للعشرين عاماً القادمة اعتبارا من (1998/97 - 2017/2016)، ومن ثم فهى تهدف إلى رفع معدل الاستثمار واستكمال المشروعات الاستثمارية التى لم تستكمل بعد، والسير قدماً فى تنفيذ برنامج الخصخصة، والانتقال من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، وتوسيع قاعدة الملكية فى الشركات التى كانت تتبع قطاع الأعمال العام، وفتح المجال أمام القطاع الخاص لتعظيم دوره ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق النهضة القومية مع إحداث التنمية الاستثمارية فى المجالات الإنتاجية المختلفة ومجالات البنية الأساسية ، وقد دعا هذا الاتجاه إلى أن ارتكزت الخطة الخمسية الرابعة على عدة ركائز أهمها الارتفاع بالموارد الكلية للاقتصاد مع جعل قطاع الصناعة هو القطاع الرائد واستصلاح واستزراع الأراضى لزيادة الرقعة الزراعية، وقد أولت الدولة من خلال تلك الخطة اهتماما لقطاعات الإنتاج السلعى باعتبارها المحور الرئيسى للتنمية، وعمدت الحكومة خلال تلك الخطة على الاستمرار فى العمل لخفض الموازنة العامة للدولة وصولاً إلى فائض لتدعيم متطلبات المجتمع وتعميقاً للبعد الاجتماعى وا لاقتصادى وذلك بما يقدم من خدمات مجانية لمحدودى الدخل فى كافة مجالات التنمية البشرية والاجتماعية، ولتحقيق مزيد من الإنفاق على الخدمات العامة لبناء المواطن الصالح فنياً وإداريا وسلوكياً وذلك من خلال التوازن بين الإنفاق العام والموارد المتاحة، وقصر ما تتحمله الموازنة العامة للدولة على أعباء الخدمات العامة وفقاً لأولوياتها وفى ضوء أهداف وبرامج زمنية محددة. (106-105:170، 114-116، 179-180)

- **ويقوم برنامج الإصلاح الاقتصادى على المبادئ الأساسية التالية:**

١. تحسين استخدام الموارد المحلية المتاحة بما يسمح بزيادة الإنتاج والتصدير.

٢. الحد من نمو الاستهلاك المحلى لإتاحة مزيد من الموارد المحلية للاستثمار.

٣. تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد الخارجية والاستخدام الأمثل لها، وإتباع سياسة رشيدة فى إدارة المديونية الخارجية لمصر والحد من أعباء خدمتها.

كما تتمثل مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى على برنامج التثبيت، وبرنامج التكيف الهيكلى، ويشمل برنامج التثبيت (تحقيق الاستقرار) تحرير أسعار الفائدة، وفتح المجال أمام عملات السوق المفتوحة، وتحرير سعر

الصرف، حتى يكون واقعياً ويقوم بدوره فى معالجة العجز الخارجى وفى جذب مزيد من موارد النقد الأجنبى، وقيام نشاط الصيارفة.

وهنا يتضح أن أهم الآثار الاجتماعية التى أفرزها تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى ه ي ارتفاع الأسعار وانتشار البطالة ، أما برنامج التكيف الهيكلى فيشتمل على مجموعة من السياسات تستهدف زيادة العرض الكلى عن طريق تحرير أسعار السلع والخدمات، وإعطاء دور كبير للقطاع الخاص، مع تحرير إدارة قطاع الأعمال العام، وتحرير التجارة الخارجية، وكذلك إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية بهدف حماية الطبقات المضارة فى المجتمع من الآثار السلبية التى قد تسببها إجراءات تنفيذ البرنامج، **فاتخذت الدولة عدة إجراءات لتنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادى من أبرزها ما يلى:**

- صدور قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى يونيو (1992)، والذى يغير من أوضاع أقرتها قوانين الإصلاح الزراعى العديدة.
- صدور قانون الأعمال العام ولائحته التنفيذية والذى يتيح إمكانية تصفية الشركات العامة، وطرح الكثير منها للبيع.
- رفع الدعم على الخدمات والطاقة، مما أدى إلى اتجاه أسعارها إلى الزيادة.
- انكماش الإنفاق الاجتماعى.
- العمل على تحرير التجارة ورفع القيود على الاستيراد لكثير من السلع. (25:90)

وبذلك يتضح لنا أن الهدف المحورى لسياسة التكيف الهيكلى هو تحديد المشاكل التى تسبب اختلالاً فى ميزان المدفوعات بغية علاجها وتقديم الإجراءات الضرورية لتصحيحها لذا أصدرت الحكومة عام 1997 قانون ضمانات وحوافز الاستثمار فى مصر نتيجة لوجود ارتباط بين برنامج الإصلاح الاقتصادى وسياسة الخصخصة فى مصر لذا يجب أن نبين المقصود بتلك السياسة، ومبررات التحول فى الاقتصاد المصرى لها، وكذلك أهداف الخصخصة، فالخصخصة مجموعة من السياسات المتكاملة التى تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق، ومشاركة القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية، كما تعنى أيضاً إحلال القطاع الخاص محل الدولة فى مباشرة أو إدارة النشاط الاقتصادى، أو تحرير النظام الاقتصادى من تسلط البيروقراطية وإحلال قوى السوق محل القرار الإدارى، ونقل بعض الاختصاصات التى كانت تقوم بها الدولة لا سيما التعليم للقطاع الخاص، وذلك فى ظل ضوابط ومعايير تحافظ على الصالح العام. (7:128)

وإذا كانت بعض الدول المتقدمة قد لجأت إلى انتهاج الخصخصة كوسيلة للتخلص من بعض المشاكل الاقتصادية التى تعرضت لها منذ بداية الثمانينات مثل الركود التضخمى وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار وتفاقم عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات، بيد أن إتباع أسلوب الخصخصة من قبل بعض الدول النامية لم يكن وليد فكر داخلى، وإنما كان بمثابة سياسة مفروضة من قبل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى كشرط ضرورى لإعادة جدولة الديون. (38:94)

وبالنسبة لمصر فقد بدأت عملية التحول نحو القطاع الخاص (الخصخصة) بصدور القانون 203 لسنة (1991) قانون قطاع الأعمال العام، وهى عملية تشير إلى حدوث تغيرات واسعة المجال فى السياسات العامة يكون من شأنها التقييد من تدخل الحكومة أو القطاع العام فى الأنشطة الاقتصادية والخدمية سواء تم ذلك من خلال التصفية أو الإيجار أو الاستثمار الخاص (محلى أو أجنبى) أو عقود للإدارة. (117:60-121)

والخصخصة ليست هدفاً فى حد ذاتها وإنما هى وسيلة لتحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية يمكن حصرها فيما يلى:

- رفع كفاءة أداء الاقتصاد القومى بانسحاب الحكومة من النشاط الاقتصادى خاصة من القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والقطاعات الخدمية كالمال والتجارة.
- زيادة دخل الحكومة الناتج من التصرف فى وحدات القطاع العام بالبيع مما يساعد على خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة وسداد جزء من الدين العام.
- تشجيع الأفراد والهيئات على امتلاك وحدات الإنتاج، مما يعمل على توسيع قاعدة ملكية المواطنين لأصول الإنتاج فى المجتمع، ويؤدى إلى إقامة اقتصاد أساسه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فتتحقق بذلك مسئولية المالك المباشرة فى الرقابة والمتابعة لممتلكاته مما يؤدى لتعظيم العائد.
- توفير فرص عمل جديدة وإعادة التوازن إلى سوق العمل والقضاء على البطالة المطلقة والمقنعة.

- زيادة الإنتاج كماً ونوعاً وإنتاجية، مما يؤدى إلى خفض حجم التضخم.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستوى معيشة المواطن وصولاً إلى مستوى مناسب من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية له. (94:40 -41)

ومن أبرز الانعكاسات الاقتصادية لسياسة التكيف الهيكلى والخصخصة هى :

- حدوث عجز هائل فى الميزان التجارى والذى بلغ أكثر من 53 مليار دولار أمريكى خلال الفترة من (1990 - 1996)، وكان هذا العجز قد بلغ نحو 4.2 مليار دولار عام (1991)، وصل متوسط العجز بعد ذلك حتى عام (1996) حوالى 9.5 مليار دولار، ويعد ضعف الصادرات الصناعية وهو العامل الرئيسى المسبب للعجز فى الميزان التجارى، ويرجع هذا الضعف إلى عدم مساهمة الرأسمالية المصرية بصورة جديدة فى التوجه نحو التصدير، ومن المعلوم أن عجز الميزان التجارى يؤدى إلى كارثة للاقتصاد المصرى إذا استمر على المدى الطويل، كما أن العائد من إيرادات السياحة والتحويلات غير مستقر لأنها مرتبطة أساساً بالطلب الخارجى عليها، وأن السياحة تعتمد على طلب خارجى ترفى وليس ضرورياً، لذلك فأى مشكلات اقتصادية تتعرض لها الدول الأجنبية المستقبلية للعمالة المصرية، والمصدرة للسياحة إلى مصر، تؤثر على الاقتصاد المصرى بالسلب، مما ينعكس على إنفاق الدولة على الخدمات الاجتماعية ومن أهمها التعليم. (93:60-61)

- **الاقتصاد المصرى فى الفترة من (2003 - 2008):**

لقد واجه الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة ظروفاً مواتية وأداءً جيداً حيث حقق معدلات نمو مرتفعة فى الناتج المحلى الإجمالى 6.8% عام (2005 - 2006)، و 7.1% فى عام (2006 - 2007) و 7.3% فى النصف الأول (2007 - 2008) مع تحقيق فائض فى الميزان الجارى وميزان المدفوعات الكلى وتراكم الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزى بالإضافة لأداء جيد للبورصة وسوق المال، وزيادة معدلات النمو من 4.1% عام (2003 - 2004) إلى نحو 4.8% (2006 - 2007) . (116:32)

ويقيس دليل التنمية البشرية إنجازات الدولة فيما يتعلق بمواردها البشرية حيث يتسم بكونه دليلاً مركباً يقيس معدل أداء الاقتصاد فى 3 أبعاد أساسية للتنمية البشرية هى المستوى الصحى والتطورات الخاصة بالخدمات الصعبة والمستوى التعليمى والتقنى والتطورات الاقتصادية التى يشهدها هذا المجتمع. (116)

ويشير تقرير التنمية البشرية للعام (2007 - 2008) الصادر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة أن مصر احتلت مرتبة متأخرة فى القائمة التى تضم 177 دولة حيث احتلت مصر المرتبة رقم 112 فى حين تقدمت سبع دول عربية مرتبة لمركز أفضل. (114:10)

- **التغيرات الاجتماعية فى الفترة من 5 197 وحتى الآن:**

إذا تأملنا المجتمع المصرى منذ بداية السبعينات فسوف نجد أن سياسة الانفتاح فى ذلك الوقت أدت إلى تبعية المجتمع المصرى للغرب ليس فقط فى الجانب الاقتصادى بل أيضاً فى كثير من المظاهر الاجتماعية إضافة إلى تأثر ثقافة المجتمع المصرى بالثقافة الغربية.

ولما كان العالم يمر بثورة هائلة على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وبما أننا جزء من هذا العالم فالتحولات التى يمر بها مجتمعنا هى انعكاس لتلك الثورة العالمية التى تركت آثاراً واضحة على البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وأفرزت المشكلات والأزمات والتفكك الاجتماعى وانهيار القيم وتدهور البنية الثقافية وغير ذلك من المشكلات نتيجة لسرعة هذه التحولات التى لم يستوعبها المجتمع ويحتويها من أجل الحد من آثارها السلبية.

فضلاً عن ذلك فإن ثمة تحولات عالمية يخضع لها عالمنا المعاصر من خلال الثورة التكنولوجية وهى التحولات التى وقعت على أصعدة عديدة كالتحولات الثقافية والإعلامية التى انطلقت للترويج لنمط ثقافى يسعى لكى يكون قاعدة لتجانس ثقافى عبر العالم.

وقد مر المجتمع المصرى بالعديد من التغيرات الاجتماعية التى كان لها تأثير على شكل الحياة بمختلف مجالاتها وخصوصاً مجال التعليم الجامعى، فنجد أن هناك طبقة الرأسمالية الإقطاعية ثم قيام ثورة (1952) وعمليات الحراك الاجتماعى لفئات الشعب المختلفة مستخدمين التعليم وسيلة لذلك وإعادة توزيع الخريطة الطبقية للمجتمع المصرى بسبب الانفتاح الاقتصادى وما ترتب عليه من حركة الهجرة الداخلية والخارجية وما تبع ذلك من تأثير الدخول القومية ، وإحلال بعض القيم الوافدة مع السلع المستوردة محل القيم الراسخة، وبطالة المتعلمين وما يترتب عليها من آثار سيئة والعديد من التغيرات الاجتماعية التى مر بها المجتمع المصرى وما زال يمر بها.

ونظرا لكثر ة هذ ه المتغيرات فسوف تقوم الباحثة بتناول المتغيرات وثيقة الصلة بالتعليم الجامعى وتتضمن بداخلها كافه التغيرات الاجتماعية وهى :

- الآثار الاجتماعية لنشاط شركات توظيف الأموال
- تغير القيم وأساليب التفاعل الاجتماعى
- الآثار الاجتماعية لحركه الهجرة

أولا:الآثار الاجتماعية لنشاط شركات توظيف الأموال

ولقد نجم عن صدور القانون رقم 43 لسنة 1974، محاولة بعض الأفراد الاستفادة من التغيرات الموجودة فى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى، وظهور تجار العملة ومن يدعون القدرة على استثمار المدخرات بنجاح مقابل أرباح كبيرة لأصحابها، وتبلورت طبقات اجتماعية جديدة استفادت من الديمقراطية الهامشية المتاحة، ومن أحد ردود الأفعال لتلك السياسة إصدار القانون 146 لسنة 1988 الخاص بتنظيم شركات تلقى الأموال ولائحته التنفيذية. (25:8)

ولقد فضل وضع هذه الظاهرة فى البعد الاجتماعى للتغيرات المجتمعية نتيجة لآثارها الاجتماعية المتعلقة بالقيم مثل الأنانية أو الفردية مقابل الجماعة، والثراء دون القيام بعمل مقابل قيمة العمل المنتج، والدين كمفهوم فردى مقابل الدين كقيمة اجتماعية، وقد أنشئت شركات توظيف الأموال منذ حوالى عام 1980 كأحد انعكاسات سياسة الانفتاح الاقتصادى وصاحب ذلك فتح باب السفر والهجرة للمصريين، وتبلورت تلك الشركات من خلال ظهور بعض الأفراد الذين استغلوا الثغرات الإدارية والمالية والقانونية التى لم تعدل كإجراء وقائى قبل تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى، بالإضافة إلى تبنى الدولة لسياسة عدم هروب رأس المال الخاص من جهة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى من جهة أخرى فى شكل ممارسات مالية تمثلت فى تجارة العملة (لمواجهة الطلب المتزايد على العملات الأجنبية من المسافرين إلى والقادمين من الدول العربية وغيرها). (86:17-6\36)

وقد قامت شركات توظيف الأموال بتهريب بعض ا لأموال المودعة لديها للخارج وتشغيلها أو القيام بمشروعات لا تتواءم مع حجم الأموال المجمعة لديه ا، ولا مع الاحتياجات الفعلية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع المصرى، كما احتكرت تلك الشركات بعض السلع والمواد وقامت بعرضها فى السوق فى الوقت وبالسعر المناسب مما يكون له الأثر البالغ فى ارتفاع أسعار تلك السلع والمواد وكان الجزء الأكبر من الأموال يستخدم فى المضاربة بالبورصات العالمية مع إهمال واضح لإقامة أى مشروع إنتاجى بمصر يحل جزءاً من مشكلة البطالة المنتشرة بين شبابنا، ومن هنا يتضح لنا مدى تسبب شركات توظيف الأموال من انهيار لبعض القيم الراسخة وبروز قيم جديدة لا تتناسب مع مجتمعنا الإسلامى. (40:20-47)

وحدوث الخلل الذى أصاب القيم والبناء القيمى للمجتمع المصرى، كما تلازم مع تغير توجهات السياسة الاقتصادية إلى إتباع الانفتاح الاقتصادى وما ترتب على ذلك من إعادة توزيع الدخل القومى لصالح الفئات الغنية واتساع الهوة بين المالكيين وغير المالكيين بالإضافة إلى المشاكل الأساسية للقاعدة العريضة للشعب المصرى كالإسكان والبطالة وارتفاع الأسعار والتضخم وضعف الدخول والمرتبات وتدهور مستوى التعليم وتراجع التخطيط الشامل وانعدام فرص المواطنين فى الحصول على حقوقهم وانتشار الجرائم وتنوعها وانتشار المخدرات بين فئات المجتمع وغير ذلك من مشكلات وأزمات لها تأثيرها على تماسك المجتمع.

لذا فكان من المتوقع قبل الموافقة على إنشاء شركات توظيف الأموال أن تكلف أجهزه الدولة المختلفة بعمل دراسات مستفيضة عن تلك الشركات ونشاطها وعن الآثار المجتمعية المترتبة على إنشائها وهل تتناسب مع خطط التنمية المختلفة ، ومن بين تلك الأجهزة قطاع التعليم الجامعى مع تحديد مهمته فى هذا السياق وقنوات الاتصال بينه وبين مشروعات تلك الشركات لضمان توافر الجانب العلمى بجوار الجانب الفنى حتى لا يتعرض مجتمعنا لأزمات أخري كان من أخطرها أزمة انعدام الثقة بين الناس وبين الحكومة التى باركت نشاط تلك الشركات ثم لسبب أو لآخر يعرفه البعض رفضت نشاط تلك الشركات.

ثانيا:القيم وأساليب التفاعل الاجتماعي

تعد الأنشطة الطفيلية إحدى آثار السياسة الانفتاحية ويمكن تعريفها بأنها تلك النشاطات المعوقة للعملية الإنتاجية والتى يمكن الاستغناء عنها دون أن تتأثر هذه العملية، حيث أن هذه الطبقة لا تسهم فى الإنتاج الحقيقى بقدر ما تركز على الدخل المرتفع، ولقد تولدت هذه الدخول من المضاربة على الأراضى العقارية والزراعية، ومن الاتجار فى العملات الأجنبية فى السوق السوداء ومن توريد سلع فاسدة وراكدة للسوق المصرية، فضلاً عن الدخول التى تولدت من أعمال السمسرة والوساطة والسوق السوداء، وتبع ذلك تيار قوى من الطلب الاستهلاكى قابله عرض محدود لهذه السلع

والخدمات فارتفعت أسعار السلع (المساكن ـ السلع المعمرة ـ الخدمات الطبية)، كما زادت قوى الاستهلاك فى المجتمع تحت تأثير الانبهار بالسلع الكمالية المعمرة وغير المعمرة التى غمرت السوق المصرية فى فترة الانفتاح والتى غزتها بشكل حملات الدعاية الضخمة فى وسائل الإعلام، وقد عبر النشاط الطفيلى عن نفسه فى عدة صور، كان من أهمها النفوذ السياسى والإدارى والارتشاء والتواطؤ مع القطاع الخاص على حساب القطاع العام، والمضاربة فى الأراضى والمبانى وتضخم الأزمات والاتجار فى السوق السوداء، والتهريب والتهرب من دفع الضرائب والرسوم الجمركية والاستيلاء على أموال الدولة. (25:1) (30:62) (250:138)(27:20)

ويؤدى تضخم هذا القطاع إلى زيادة حدة التفاوت الاجتماعى وشعور الطبقات الدنيا بمزيد من الحرمان النسبى وتدهور أخلاقيات العمل والنظر إلى المثابرة والاجتهاد فى العمل كسبيل للرقى الاجتماعى والثراء فى ظل ما تحققه الفئات المتعاملة فى هذا القطاع من ثروات ضخمة فى فترات محدودة دون جهد يذكر، بالإضافة إلى ذلك ما يترتب على نمو هذه النشاطات من زيادة معاناة الفئات محدودة الدخل فى ظل الارتفاع المستمر فى الأسعار الذى تغذيه النشاطات الطفيلية وتستفيد منه فى آن واحد، وقد استطاعت هذه الطبقة الطفيلية أن تجنى الكثير من أرباحها وثرواتها من خلال عمليات السمسرة وشراء وبيع الأراضى والعقارات بغرض المضاربة وعقود المقاولات من الباطن وكان ذلك متمشياً مع الطفرة الكبيرة التى شهدها قطاع البناء والتشييد فى مصر وخلال عام 1977 بلغ حجم التصرفات العقارية المسجلة بمصلحة الشهر العقارى بالعاصمة وحدها 100 مليون جنيه ولا يعبر هذا الرقم عن القيمة الحقيقية للصفقات التى تمت فى سوق العقارات والأراضى والتى تقدر بأكثر من 300 مليون جنيه، وبينما تؤدى هذه المضاربات على الأراضى والعقارات إلى زيادة دخول وثروات فئة محددة فى المجتمع من السماسرة والوسطاء والمقاولين والملاك فإنها تزيد الأعباء والنفقات المعيشية بالنسبة للطبقات الفقيرة والوسطى لا سيما لما تحدثه من ارتفاع حاد فى ايجارات الوحدة السكنية، وفى نهاية السبعينات كان إيجار المسكن يزيد فى كثير من الحالات على 100% من متوسط الدخل الشهرى لرب الأسرة فى الفئات ذات الدخل الثابت بينما يفترض كقاعدة عامة أن يتراوح هذا الإيجار بين 15 - 20% من هذا الدخل وقد ترتب عليه انتعاش هذه النشاطات فى إطار السياسة الاقتصادية للدولة منذ منتصف السبعينات وظهور ما تسميه إحدى الدراسات بطبقة جديدة من المليونيرات وقد بلغ عدادهم (300) فى عام (1975) وبعد ست سنوات زاد إلى (17) ألفاً فى عام (1981). (292:21)(259:45-263)

وأمام هذه التحولات التى حدثت، وجد بعض الأفراد أنهم غير قادرين على السفر للخارج ولا يجدون أعمالاً فى شركات الاستثمار فيقومون بأعمال إضافية فى غير أوقات العمل الرسمية ولم يعد غريباً أن يعمل موظف الحكومة كسائق تاكسى أو مدرس أو العمل بإحدى المحلات التجارية، أو الاشتغال فى بعض الورش والحرف الصغيرة، وأصبح العمل الإضافي ضرورة لكى يعوض هؤلاء ما يخسرونه من تدهور فى أجورهم الحقيقية نتيجة موجة الغلاء ويمكن أن نلمس أثر ساعات العمل الطويلة على الحالة الصحية للأفراد، وعلى الروابط الأسرية وعلى مستوى إنتاجيتهم فى أماكن عملهم الأصلية خلال فترات العمل الرسمية، بالإضافة لما سبق نلاحظ تفشى الرشوة والفساد الإدارى وقد تكون الرشوة أمر يضطر إليه البعض لمواجهة التدهور المستمر فى مستوى معيشتهم وأوضاعهم الاجتماعية أو لمجاراة الكسب السريع والثراء العاجل غير المشروع وهى قيم تسود فى فترات التضخم ، ويتضح لنا من هذا أن أهم مخاطر تفشى الطبقة الطفيلية فى أنها تؤثر سلبياً على نظام القيم فى المجتمع المصرى وذلك لما تنطوى عليه من استغلال ومن انفصام فى العلاقة بين الجهد والكسب، فهذه الطبقة كانت تظهر أمام جموع الشعب العادى على أنها طبقة الصفوة مع أنها أثرت سريعاً ودون جهد واضح بالإضافة إلى أن هذه الطبقة أحدثت عواقب وخيمة فى المجال الاقتصادى، لما تنطوى عليه من عبث بنظام الحوافز الذى يقوم عليه مبدأ ربط الأجر بالجهد ولما يترتب عليه من انصراف عن العمل المنتج الذى هو أساس النمط الاقتصادى؟ ولما تضعه من عراقيل أمام التخطيط حيث يتعذر معها إجراء الحسابات الاقتصادية المعتادة والتنبؤ بالسلوك المحتمل للاقتصاد القومى وهو ما يؤدى بدوره إلى زيادة أعباء المواطن المصرى الذى يقف عاجزاً أمام هذه التحولات السريعة التى تحدث من حوله وتنعكس آثارها بشكل كبير على تعاملاته فى المجتمع، وكذلك داخل نطاق أسرته، ومن الملاحظ أن هناك قيماً وأساليب تفاعل اجتماعى وفدت على المجتمع المصرى بعضها يتعلق بالاستهلاك الترفى والدخول الطفيلية، والتفكك الأسرى، وتفشى الرشوة والفساد الإدارى بالإضافة إلى التغيرات التى طرأت على خريطة الدخول بمصر ـ التى سيتضح عند عرض حركة الهجرة التى أثرت على التعليم الجامعى نتيجة زيادة التكالب على الالتحاق بالتعليم الجامعى، وما تبع ذلك من مشكلات مادية وبشرية تواجه التعليم الجامعى وتقف فى سبيل تحقيق وظائفه، وذلك نتيجة زيادة دخول بعض أفراد الطبقات الوسطى، وسيتضح فيما بعد أيضاً أن أصحاب الدخول الطفيلية السريعة سيبحثون عن أبواب خلفية لتعليم أبنائهم الحاصل ين على مجاميع منخفضة؟ وأيضاً وسيلة لاستثمار أموالهم وذلك بالضغط على رجال التعليم بالدولة لفتح الجامعة الأهلية ،هذا بالإضافة إلى أن تفشى الأمراض الاجتماعية بين أفراد الشعب قد يؤدى إلى نقص إنتاجيتهم، وبالتالى نقص فى الدخل القومى العام مما سينعكس على قطاعات الدولة المختلفة. (35:104)(130:60-132)(76:53-79)

لذا كان من الضرورى أمام هذه التغيرات الاجتماعية وخاصة فى مجال القيم وأساليب التفاعل الاجتماعى أن يكون للجامعة دور فى التصدى للقيم الغربية على مجتمعنا يدعمها فى ذلك الدولة بفرض عقوبات على من يساعد على الفساد الإداري ، مع ترك الحرية للجامعة لاتخاذ اللازم فى سبيل تحقيق هذا الدور بما يتناسب مع الطرق العلمية الصحيحة، لذا يجب أن تتضافر جهود جميع أجهزه الدولة فى هذا المجال لكى يتمسك مجتمعنا بالقيم السمحة وهذا لن يعود بالفائدة على الجامعة فقط وإنما على جميع قطاعات الدولة.

ثالثا: الهجرة

إن ظاهرة هجرة العمالة المصرية إلى الخارج وخاصة البلدان النفطية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية بالغة الأهمية بالنسبة للحياة الاقتصادية والاجتماعية بمصر، بالإضافة إلى أن الهجرة المصرية للخارج أصبحت أكثر تعدداً وتنوعاً عن ذى قبل، فبعد أن كانت التيارات الأولى فى النصف الثانى من الستينات تأخذ طابعاً انتقالياً ، يتركز أساساً فى المشتغلين بالمهن العلمية وأصحاب الكفاءات الممتازة، أصبحت الهجرة الآن أكثر تنوعاً وشمولاً للعديد من الفئات الماهرة وغير الماهرة فى كل قطاع من قطاعات العمل ، بالإضافة إلى الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر للبحث عن فرص عمل فى مجال الصناعة وغيرها من المجالات، وهذا قد يرجع إلى تضاعف سكان مصر من خمسة ملايين نسمة عام 1800 إلى اثنين وأربعون مليون عام 1982، دون توسع مشابه فى الأرض الزراعية إذ زادت من 5 إلى 7 مليون فدان فقط خلال مائتى عام، الأمر الذى أدى إلى ازدياد عدد الفلاحين المعدمين والفقراء كل عام وكان رد الفعل الأول للمعدمين هو التدفق إلى المناطق الحضرية فى مصر، ولكن الأجيال الجديدة الأخرى من المصريين المعدمين اتجهت إلى الهجرة للبلاد النفطية لضغوط داخلية متمثلة فى الواقع الاجتماعى والسياسى المصرى، وضغوط خارجية متمثلة فى الثروة البترولية المفاجئة. كما أدت الهجرة إلى إهدار قيمة العمل المنتج وقد يبدوا ذلك واضحاً فى ترك العمال لمواقع العمل فى مجالات الإنتاج للعمل فى مهن هامشية لا تمس الإنتاج ولكنها تدر دخلاً كبيراً مثل منادى السيارات والعاملين فى مجال السمسرة وكذلك عمال محلات الجزارة وبيع الفاكهة والعاملين بالفنادق والمطاعم، أيضاً يلاحظ أن الشخص المهاجر يحصل على أضعاف دخله فى مصر وربما بعدد ساعات عمل أقل مما يجعله عند عودته يتجه إلى أعمال لا تتطلب جهوداً وفى نفس الوقت تدر عليه دخلاً مريحاً بما فى ذلك عمال الزراعة فهم يتجهون إلى امتلاك السيارات الأجرة والسمسرة والمضاربة على الأراضى وأعمال التجارة والمقاولات وبالتالى تبعد شيئا فشيئا عن الزراعة وتفقد الأرض قيمتها وترتفع أجور المزارعين مع عدم ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية بنفس المعدل وبالتالى ينخفض العائد الصافى للمزارعين فيتركون الأرض ويهاجرون وتزداد المشكلة حدة. (111:118-137)

والأمر الذى يهمنا هو مدى تأثير حركة الهجرة على التعليم الجامعى وتأثرها به وقد يتضح لنا بعض الآثار والنتائج المترتبة على حركه الهجرة وهى :

- **تدهور قيمه العمل المنتج :**

ويلاحظ هنا أن التغير فى قيمة العمل المنتج لا يرجع إلى قصور فى دور التعليم الجامعى بقدر ما يعكس واقعاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ليس على المستوى المطلوب، فالقضية أكبر من التعليم الجامعى بكثير فإذا قام التعليم الجامعى بترسيخ قيمة العمل المنتج فى نفوس الأفراد وبعد التخرج والالتحاق بالعمل يجد الخريج نفسه يعمل بمكان لا يتناسب مع إعداده العلمى ولا يتطلب منه أي مجهود فيميل للتكاسل بالإضافة إلى تفشى ظاهرة الوساطة والمحسوبية فى العمل، وبالتالى فإن الأمر يحتاج لتطوير قطاعات الدولة المختلفة وخاصة أننا دولة نامية وتدهور قيمة العمل المنتج تؤدى إلى فشل العديد من خطط التنمية وخاصة الاقتصادية التى نحن فى احتياج شديد لعائدها وذلك للنهوض بقطاعات الدولة المختلفة ومنها قطاع التعليم.

- **تدنى النظرة إلى خريج التعليم الجامعى**

كما أدت هجرة العمالة الماهرة وغير الماهرة إلى البلاد العربية إلى قلة الأيدى العاملة بمصر وارتفاع الأجور داخل مصر، وحقق أصحاب المهن الحرفية دخولاً مرتفعة بالمقارنة بأصحاب الشهادات مما أدى إلى تدنى النظرة لأصحاب الشهادات، وما يتبع ذلك أيضاً من اتجاه نسبة كبيرة من خريجى الجامعات للعمل بأعمال لم يعدو لها وأعمال لا تتطلب الإعداد العلمى على مستوى الجامعة ولكنها تدر دخلاً كبيراً مما يمثل هدراً كبيراً للميزانية المصروفة على الإعداد العلمى لطالب الجامعة، وينعكس بالسلب على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة ليرجع مرة أخرى بإثارة السلبية على المخططات المالية لقطاع التعليم الجامعى مما يقف حجر عثرة أمام عمليات التطوير والإحلال بالجامعة. (125:55-119)

وقد تنامت ظاهرة الهجرة فى المجتمع المصرى فى نفس الفترة الزمنية التى ظهرت فيها سياسة الانفتاح الاقتصادى والتى كان لها آثار بعيدة المدى على الأنساق الاجتماعية بصفة عامة وعلى النسق القيمى للمجتمع المصرى بصفة خاصة.

- **تحولات فى الهيكل الطبقى**

أدت الهجرة إلى التفاوت الطبقى، وتعميق الإحساس بالحرمان، فبعد أن كان التعليم فى الخمسينات والستينات من هذا القرن يمثل أسرع الطرق نحو الحراك الاجتماعى الصاعد، أصبحت الهجرة للبلاد النفطية تعد أفضل السبل لتحقيق ذلك، وقد أحدث هؤلاء المهاجرين تأثيراً ملحوظاً فى الهيكل الطبقى بالقرية، فكثير من أبناء الفلاحين المعدمين الذين نزحوا تحت وطأة الفقر أصبحوا الآن ميسورى الحال، فتغيرت مكانتهم الاجتماعية وسط أهلهم، وأصبح الشخص فى القرية الآن لا يقاس بانتمائه العائلى بقدر ما يقاس بما عاد به من ثروة من الخارج، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل لوحظ أن العائدين من الخارج من أبناء القرية بدلاً من أن يوظفوا أموالهم فى المشروعات الاستثمارية التى تفيد أبناء القرية وتطور إنتاج الأرض الزراعية اتجهوا لشراء الأجهزة التكنولوجية الحديثة واعتناق عادات استهلاكية جديدة وانصرفوا عن رعاية الأرض الزراعية بل وأقاموا عليها المبانى الخرسانية، فقلت الرقعة الزراعية وقلت إنتاجية الفدان وانخفض الدخل القومى العام لقطاع كبير مثل قطاع الزراعة، وفتح باب الهجرة للعمل بالخارج، الأمر الذى ترتب عليه إغراق السوق المصرية بالسلع الأجنبية المستوردة وحلت القيم الوافدة مع تلك السلع المستوردة محل القيم الراسخة، حيث انتشرت قيم وأساليب الحياة الغربية وأضعفت القيم الوطنية، كما دعمت القيم الفردية الذاتية وشاعت ال ذاتية والسلبية، و تقديس كل ما هو أجنبى مما أدى إلى حدوث تناقض بين منظومتين من القيم أحدهما تمثل القيم الغربية الوافدة، والأخرى منظومة القيم المتوازنة فى المجتمع المصرى والتى تتناقض فى أغلب الأحوال مع المنظومة الوافدة ، لذا فعلى الدول أن تهتم بوضع برامج توعية للأفراد العائدين من الخارج يمكن من خلاله أن توضح المشروعات التى يمكن استثمار أموالهم فيها مع تقديم التسهيلات اللازمة لذلك وتشرك قطاعات موثوق فيها مثل قطاع التعليم الجامعى باعتباره من دور الخبرة وذلك من خلال قنوات رسمية مقننة وبأنشطة تتناسب مع كافة مستويات جمهور المستقبلين.
(27:20) (210:127) (137-118:111) (119-55:125)

ويعتبر الغزو الثقافى من أهم العوامل المؤثرة فى تغير النسق القيمى فى المجتمع المصرى حيث إن الثقافة العربية الآن تواجه غزواً إعلامياً ثقافياً عن طريق السماوات المفتوحة وشبكات المعلومات العابرة للحدود والأزمنة وتوجهات العرب نحو المساهمة فى الشراكة الاقتصادية العالمية المتعددة الجنسية الواحدة وإقبال بعض البلاد العربية (مثل مصر) على فتح فصول جامعية فى مجال التعليم المفتوح باستخدام لغات غير عربية فى تدريس المناهج والبرامج التعليمية. (110:96)

ويقصد بالغزو الثقافى ذلك التفاعل غير الحر وغير المتكافئ المفروض بقوة نوايا الغزو وذلك بقصد واضح هو التأثير بشكل ما، مقصود ومخطط يمارسه شعب فى ظروف تملكه لكل وسائل التقدم على شعب آخر فى ظروف افتقاره لمعظم وسائل هذا التقدم بقصد اللحاق الحضارى، وفى المجال الثقافى فإن أخطر حلفاء الغزو الثقافى من الخارج هو التبعية الثقافية فى الداخل التى تتضافر فيها عقد النقص أمام الأجنبى مع ظروف التخلف الداخلى حيث يصل الأمر إلى حد قد لا يعود معه للقوة الخارجية أى مجهود إضافى لفرض سيطرتها الثقافية أو غير الثقافية. (91)

ويعرف أحمد أبو مطر الغزو الثقافي أنه الأسلوب الجديد للإمبريالية العالمية التى تحاول من خلاله ضمان استمرار هيمنتها وسيطرتها على البلدان النامية ومن خلال التغلغل الثقافى يتم نشر مفاهيم ثقافية فكرية معينة تخدم وجود الدولة الإمبريالية حيث يتم مسح الثقافة الوطنية وتشويهها والإقناع أنها ثقافة متخلفة لا تواكب العصر ومتطلباته الحضارية فيصبح كل ما هو أجنبى له السيطرة والتفوق وبعد سنوات من هذه الممارسات والتغلغل الثقافى تصبح ثقافة البلد (ثقافة تابعة للنمط الأجنبى وليست ثقافة وطنية تعبر عن خصائصها وسماتها القومية). (17:84)

ويشير دوهان غليون إلى أن مفهوم الغزو الثقافى استخدم فى مطلع العقد التاسع من القرن العشرين الميلادى فى اللغة العربية أكثر من غيره للإشارة إلى حركة انتقال الأفكار والعقائد والقيم والعادات الغربية بشكل مكثف وغير مسيطر عليه إلى المجتمعات العربية. (210:88)

كما يعد الإعلام من أهم الوسائل المستخدمة فى الغزو الثقافى، ونجحت وسائل الإعلام المتطورة المتمثلة فى القنوات التليفزيونية الفضائية المختلفة فى مزاحمة وسائل التعبير التقليدية، واستطاعت أن تقضى على القيم الايجابية التى توارثتها المجتمعات من ثقافاتها الوطنية فالتعاون والإخاء والتضامن والتسامح وغيرها قد أستعيض عنها بقيم أخرى مستوردة فيها الكثير من السلبيات، وأصبحت القيم المسيطرة التى تبرزها وسائل الإعلام خاصة المرئية منها ما هى إلا انعكاس لمصالح الطبقة الرأسمالية المسيطرة وتعبيراً عنها ، كما لعبت الشركات غير الوطنية (متعددة الجنسية)

دوراً فى تسويق سلع استهلاكية لا حصر لها تعمل كأداة لنقل خليط من الأفكار والأذواق والقيم والمعتقدات. (111:95-112) (270:10) (3-2:129)

وقد لعبت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تحتاج عالمنا دوراً فى ظهور المحمول الذى تطور لأداء وظائف معينة خلقتها هذه التطورات وخير دليل على ذلك الانتشار الواسع للمحمول حيث يسر المحمول عملية التفاعل الاجتماعى، لقد أحدثت سياسة الانفتاح الاقتصادى هزة عنيفة فى هياكل المجتمع المصرى إذ تمخض عنها تحول شامل فى بنية المجتمع، ويمكن القول أن الرأسمالية المصرية فى هذه الحقبة قد تحولت إلى رأسمالية طفيلية من خلال أعمال لا تتصل بالإنتاج بحيث شكلت فئات اجتماعية خارج العملية الإنتاجية، وتطور الرأسمالية الطفيلية وسيطرتها على واقع هذه البنية صاحبها أثار اجتماعية واقتصادية كان من شأنها سوء توزيع الدخل خلال عقد السبعينات وما ترتب عليه من تفاوت. (55:361-363)(132:106) (248:138)

ومع ظهور الرأسمالية الطفيلية حلت قيم سلبية جديدة مستحدثة أثرت على منظومة القيم وأدت إلى تشكيل منظومة جديدة تتسم بعدم المعيارية وتشكل نوعاً من الأزمة أو الخلل ينتاب البناء الاجتماعى بأكمله مثل سيادة قيم الاستهلاك الترفى وشيوع السلوك السلبى والعزلة الاجتماعية وإحلال الفردية محل الجماعية وتزايد العنف الثقافى أو ترسيخ ثقافة العنف والتعرف وغلبة القيم المادية على علاقات الأفراد ، وفى إطار ظروف وأوضاع مصر المتغيرة والمتقلبة السياسات سيطرت قيم مادية تتفق مع سياسة العصر مما أدى إلى تشوه الضمير العام وغياب العقل الجمعى أو الضمير الأخلاقى وأصبحت المصالح والماديات هما الإطار الحاكم لنمط الحياة وسلوكيات البشر، ومن هنا يتضح أن منظومة القيم السائدة ما هى إلا انعكاس للفئة الاجتماعية المسيطرة وبخاصة السيطرة الاقتصادية ومن ثم تسهم القيم فى عملية التطبيع الاجتماعى للمحافظة على ما هو قائم بالفعل وليس ما هو مرغوب ومن هنا فإن السيطرة الاقتصادية تشكل الملامح الاجتماعية والسياسية للمجتمع لما لها من قدرات فى نشر قيمها. (19:44-47) (100:350) (108:7-9)

و منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ونحن نعانى حالة من تردى قيمنا وسيطرة القيم السلبية على القيم الايجابية حتى تغلغلت هذه القيم السلبية فى شتى مناحى حياتنا بحيث أصبحت تهدد أى جهود تنموية، كما يرى آخرون أن التغيرات والتحولات التى واكبت عصر الانفتاح الاقتصادى كانت لها أكبر الأثر على تغير النسق القيمى العائلى فى المجتمع المصرى، فمع الاختلاف والتباين فى القيم الاجتماعية بين جيل الآباء والأبناء حدثت عدة ظواهر هامة لم تكن مسيطرة داخل المجتمع المصرى كان منها انتشار ظاهرة تعاطى المخدرات. (102:11)(67:84)

وهكذا ترى الباحثة أن هناك مجموعة من القيم الاجتماعية قد سادت نتيجة تغير أيديولوجية الدولة، وسياستها الاقتصادية وفى غالبيتها تتسم بالسلبية ولكن فى نفس الوقت لا يمكن الزعم بأن القيم الايجابية قد اختفت نهائياً بل تراجعت أمام طوفان القيم السلبية ولكنها موجودة لدى طبقات قليلة تحصنت بها من طغيان قيم البرجوازية الطفيلية واستطاعت التمسك بها فصعود قيم وتراجع قيم أخرى مسألة نسبية تتوقف على القوى الاجتماعية المسيطرة ولا يؤدى ظهور قيم معينة إلى اختفاء أخرى بأى حال من الأحوال وهكذا تراوحت القيم بين الاتجاه نحو أقصى اليمين والاتجاه نحو الانفتاح الذى يهدد بدوره الالتزام الدينى والأخلاقى.

وقد انعكس هذا بدوره على التعليم بصفة عامة وتعليم التربية الرياضية فى الجامعات بصفه خاصة حيث مرت التربية الرياضية بالعديد من التغيرات والتطورات فكان تعليم الفتاة يخطى خطوات بطيئة فى المدارس والجامعات بسبب تحفظ العديد من الأسر على التحاقها بهذا المجال نظراً للظروف الاجتماعية والعادات والتقاليد والقواعد الدينية التى سادت المجتمع.

وقد بدأ الاهتمام بالتربية الرياضية للفتاة بالجامعة بعد التحاقها بكل من جامعتى فؤاد الأول وفاروق الأول واشتركت فى مباريات دورية فى التنس والهوكى والاسكواش والسلة والفروسية وكان لمساهمتها فى الأنشطة الفضل فى إحياء اللقاءات الرياضية.

ويعتبر عام 1937 هو أول عام لدخول الفتاة بمعهد إعداد معلمات التربية الرياضية حيث يتم الالتحاق به بعد الحصول على البكالوريا ويمنح بعد الانتهاء منه دبلوم عالى وقد تولى التدريس فى هذا القسم المتخصصات العائدات من البعثات، وتخرجت أول دفعة من القسم فى عام 1940، وأحدثت بداية التطور الحقيقى للتربية الرياضية للفتاة.

وقد تسببت الزيادة فى أعداد التلاميذ وكذا افتتاح الكثير من المدارس واهتمام ثورة 1952 بالرياضة أن أصبحت الحاجة ماسة إلى إنشاء معهد آخر لإعداد معلمات التربية الرياضية والذى تم افتتاحه بالإسكندرية عام 1955 بالإضافة إلى المعهد العالى للتربية الرياضية للمعلمات بالقاهرة.

ومع بداية السبعينات طرأ على المجتمع المصرى العديد من المتغيرات والتطورات التى تغيرت معها ظروف المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأثرت على التعليم بصفة عامة والتعليم فى مجال التربية الرياضية بصفة خاصة .

فقد كان لصدور الدستور الدائم عام 1971 وقيام حرب أكتوبر عام 1973 وتعدد الأحزاب والانفتاح الاقتصادى أثره على التربية الرياضية فقد تم إلغاء أعمال المجلس الأعلى لرعاية الشباب الذى ضُم إلى وزارة الشباب التى أنشأت عام 1962، وحل محلها فى عام 1971 المجلس الأعلى للشباب والرياضة والذى انقسم الآن إلى المجلس القومى للشباب والمجلس القومى للرياضة عام 2005 والذى كان من أهم مشروعاته مشروع أعياد الشباب والرياضة ومشروع تنظيم أوقات الفراغ للطلبة والطالبات بأجازة نصف العام والأجازات الصيفية، ومشروع البرامج الرياضية لمراكز الشباب ومشروع اللياقة البدنية لرفع مستوى اللياقة البدنية لتلاميذ المدارس بجميع مراحلها وكذا طلاب الجامعة، ومشروع التربية الرياضية كمادة أساسية فى جامعات الجمهورية، من أجل توسيع قاعدة الممارسين للنشاط الرياضى بين طلاب الجامعة.

وجدير بالذكر أنه مع بداية النصف الثانى من السبعينات حدث تدهور فى التربية الرياضية فى مصر للبنات والبنين على حد السواء للعديد من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتى تتمثل فى مجانية التعليم والذى نص عليها الدستور، وزيادة أعداد المتعلمين فى المدارس بجميع مراحلها وكذا الجامعات فى تنمية الزيادة الكبيرة فى عدد السكان وكل ذلك ينعكس بدوره على مؤسسات إعداد معلمات التربية الرياضية فى جمهورية مصر العربية .

كما أن الأوضاع الاقتصادية بالمجتمع المصرى بعد حرب أكتوبر 1973 وما طرأ من تغير على المجتمع المصرى من وراء سياسة الانفتاح الاقتصادى الذى أخذت الجانب الاستهلاكى وليس الإنتاجى، وأيضاً توقف القروض طويلة الأجل من الدول العربية بعد معاهدة السلام مع إسرائيل والذى أدى إلى تدهور الاقتصاد المصرى وتراكم الديون الخارجية وكان له أثره وانعكاساتها على التعليم الجامعى بصفة عامة ومعاهد إعداد معلمات التربية الرياضية بصفة خاصة من حيث قلة الإمكانيات فلم تعد المنشآت مناسبة للزيادة الكبيرة فى عدد السكان.

وفى نهاية السبعينات قد انعكس الوضع الاقتصادى على التربية الرياضية بصوره غير مرضيه فقد شهدت هذه المرحلة عجز كبير فى الإمكانات الرياضية على المستوى العام سواء بالمدارس أو الجامعات وأصبحت المنشآت قديمه غير صالحه للاستعمال كما أنها لم تعد تتناسب مع الزيادة فى أعداد المتعلمين .

ومع بداية الثمانيات بدأت محاولات الإصلاح من جديد، فقد تم إنشاء كليات جديدة لإعداد معلمى التربية الرياضية مثل كلية التربية الرياضية للبنات بالزقازيق عام 1981، ثم أنشئ عام 1982 قسم التربية الرياضية للبنات والبنين بكلية التربية جامعة طنطا وغيرها من الكليات لسد العجز فى مدرسات التربية الرياضية ولمواكبة الزيادة الكبيرة فى عدد المدارس والساحات الرياضية وغيرها.

ومع نهاية الثمانينات وحتى الآن والمسئولون فى الدولة يعملون على رفع شعار الرياضة للجميع، كما تبذل وزارة التعليم العالى كل الجهد لإنشاء العديد من الملاعب وتحسين الإمكانات الرياضية من أدوات وملاعب بالمدارس والجامعات من أجل تحقيق معايير الجودة والاعتماد.

وبالتالى فقد انعكس كل ذلك على خطة الدراسة الخاصة بإعداد معلمات التربية الرياضية فى مصر منذ نشأة أقسام التربية الرياضية عام 1937 وحتى الوقت الحاضر، وكل هذه التغييرات والتعديلات تنعكس على ما تحتويه الخطة من مقررات دراسية أو التوزيع الزمنى لساعات الخطة على محتواها، أو محتوى كل من المواد الدراسية وهو أمر طبيعى تتعرض له البرامج الدراسية وفقاً لما يطرأ على العلم من تطوير وعلى المجتمع أيضاً وخاصة تلك البرامج التى تعد قيادات تربوية، كما إن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يتعرض لها مجتمعنا على المستوى الوطنى والقومى والعالمى يفرض على مناهج التربية الرياضية العديد من المقتضيات التربوية، كما تقييم تساؤلات ملحة على مدى استجابة مناهج التربية الرياضية الحالية لكل تلك التغيرات، ومدى ما تعكسه منها فى مناهجها، والقدر الذى تحققه من الالتزامات التربوية المترتبة عليها.

ولكى توائم بين نوعية الكوادر ومتطلبات المجتمع، فى إطار الاتجاهات التربوية الحديثة فمن الضرورى أن يكون إعداد المعلمات مرتبطاً بحاجات المجتمع العصرى المتطور ولكى يتم هذا الإعداد بصورة سليمة، فإن الأمر يحتاج إلى تحديد الحاجات الضرورية للمجتمع وتصنيفها حسب أولويتها.

كما يحتاج الأمر إلى تقابل جميع مصادر إعداد القادة فى ضوء فلسفة موحدة حتى تستمر متجانسة لتحقيق أهداف واضحة ومحددة وغير متعارضة، ولذا ينبغى ألا تغفل السياسة التعليمية حيث أنه من العوامل الهامة التى تؤثر على رفع مستوى التربية الرياضية هو الإعداد الجيد لكوادر التربية الرياضة بما يتناسب مع طبيعة عملهم ومهنتهم،

ولعل هذا يعنى أن المستوى العام للتربية الرياضية فى جمهورية مصر العربية يمكن أن يرتفع من خلال تطوير مستوى إعداد خريجى كليات التربية الرياضية.

وقد فرضت التحديات والتحولات المجتمعية تغيراً فى أدوار المعلمة المستقبلية بصفة عامة ومعلمة التربية الرياضية بصفة خاصة فإن إمكانية قيام المعلمة بهذه الأدوار تتطلب إعادة النظر فى برامج إعدادها وتدريبها وسياسة قبولها والإمكانات المادية والبشرية اللازمة لها، ولما بات الاهتمام بهذا الإعداد حتمية حضاريه لا تفرضها المتغيرات المجتمعية، فحسب بل يفرضها أيضا التحدي العلمى والتكنولوجى الذى يواجهه المجتمع ، أصبح هناك ضرورة للاهتمام بكليات التربية الرياضية فى جمهورية مصر العربية نظرا لدورها الأساسي فى إعداد معلمة التربية الرياضية التى يجب أن تمتلك من الكفايات ما يؤهل ها للاضطلاع بمختلف المسئوليات والأدوار المنوط بها ،حيث تعتبر المعلمة احد المدخلات المهمة فى العملية التربوية داخل كليات التربية الرياضية للبنات إذ يتوقف عليها جوده العملية التربوية، فقد اهتمت بإعدادها البرامج العالمية حيث اجتمعت على أسس بعينها يجب توافرها عند إعداد معلمة التربية الرياضية بشعبها المختلفة في ضوء معايير الجودة وعلي سبيل المثال تتمثل هذه المعايير في مصر فى أن:

١ - تؤمن خريجه كلية التربية الرياضية بفلسفة التربية الرياضية التربوية والنفسية والاجتماعية وأهميتها فى المجتمع ، وان تكون قادرة على تطبيق معارف ومعلومات العلوم الأساسية والعلوم المرتبطة بالمجال الرياضى.

٢ - تكون معلمة التربية الرياضية قادرة على توصيل المعلومات والمعارف والمهارات الرياضية للتلاميذ فى المراحل الدراسية المختلفة.

٣ - تؤمن خريجه شعبة التدريب الرياضى بان مهنة التدريب الرياضى لها وضعها المتميز فى المجتمع لصناعة البطل وبناء البشر والتنمية المستدامة وإرساء وترسيخ التقاليد والأعراف الاجتماعية.

٤ - تمتلك خريجه شعبة الإدارة الرياضية والترويح كفاءات إدارة المنظمة الرياضية وكفاءات إدارة المعلومات ومهارات تفعيل العلاقات العامة ، وان تعى بأهمية دور برامج الترويح فى المؤسسات التعليمية والاجتماعية المختلفة فى معالجة مشكلات المجتمع من خلال استثمار أوقات الفراغ. (143)

وبناءاً عليه فان هذا يتطلب تحليلاً ونقداً لبرامج كليات التربية الرياضة وإعادة النظر فى كيفية تأثيرها، ومدى فاعليتها والعمل على تطوير هذه البرامج على أسس علمية سلمية، حيث أوضحت بعض الدراسات عدم تناسب الدراسة بكليات التربية الرياضية مع متطلبات مجتمعنا الحالى، وأن هناك قصوراً كلياً أو نسبياً فى الإعداد لبعض المتطلبات المهنية اللازمة للمجتمع التعليمى والترويحى والإدارى والتدريبى مما يستدعى وضع توصيف وظيفى لتلك التخصصات التالية بكليات التربية الرياضية لكى تتمشى مع متطلبات سوق العمل ومدى احتياجات المجتمع لمجالات التربية الرياضية المختلفة. (81) (83) (84)

حيث أن تزايد الأزمة الاقتصادية وتردى خطط التنمية، وغياب المشروع الوطنى، أدى إلى الدعوة بإلحاح لربط التعليم الجامعى باحتياجات سوق العمل وهذه الدعوة هى التى سادت خلال عقد السبعينات والثمانينات، وكانت نتيجة لإتباع سياسة صندوق النقد والبنك الدوليين. (185:52)

كما شهد القرن العشرين طلباً متزايداً على التعليم الجامعى بصفه عامه وعلى التربية الرياضية بصفه خاصة وكان من نتائج ذلك فى الدول المتقدمة الحرص على دراسة حاجة سوق العمل ومتطلباته والمواءمة بين مخرجات الجامعة كماً وكيفاً ومتطلبات هذا السوق، ويعنى هذا أن العبرة ليست بتخريج الأعداد التى يحتاجها سوق العمل فقط، ولكن بإعدادها إعداداً يتمشى مع التقدم التكنولوجي والعلمى فى ميادين العمل المختلفة، ويؤدى تخريج المتخصصين بأعداد أكثر من حاجة سوق العمل إلى بطالة بين هؤلاء المتخصصين، ويمثل فى ذات الوقت إهداراً مادياً وبشرياً فى آن واحد، كما أن تخريج المتخصصين الذين أعدوا إعداداً لا يتلاءم مع تقدم المهنة وتطورها يؤدى إلى إحجام المؤسسات المختلفة عن توفير فرص عمل لهم، وقد يصيبهم الإحباط إذا عينوا فعلاً، نتيجة عدم قدرتهم على أداء عملهم بنجاح، ولذا فقد اهتمت الدراسات المختلفة فى العديد من الدول بدراسة مخرجات التعليم الجامعى اقتصادياً. (6:11-12)

والدعوة إلى ربط التعليم بسوق العمل دعوة غير جديدة، ففى عام 1965 أكدت اللجنة الوزارية للقوى العاملة فى تقريرها عن سياسة التعليم أنه من الضرورى أن يرتبط التعليم ارتباطاً وثيقاً باحتياجات سوق العمل، حتى لا تواجه البلاد بتخريج أعداد من تخصصات لا تدعو الحاجة إليها فى وقت تشكو مجالات أخرى من نقص المتخصصين والأيدى العاملة اللازمة وهو ما يعوق سرعة عملية التنمية، كما أن المقبولين بالجامعات المصرية لا يوجهون إلى التخصصات التى يحتاج المجتمع إليها لسد حاجات خطط التنمية ومواجهة متطلبات سوق العمل من القوى البشرية على المدى القصير والمدى الطويل معاً. (39:37)

وكل هذا سوف ينعكس على مواصفات خريج كلية التربية الرياضية وقد يترتب عليه اختلاف مستوى خريجات كليات التربية الرياضية فى جمهورية مصر العربية، وإننا فى حاج ة ماسة إلى توحيد كل ما يخص ويشكل ويطور النهوض بكليات التربية الرياضية فى جمهورية مصر العربية من حيث (الرؤية والرسالة والأهداف – سياسة القبول – برامج الإعداد – الإمكانات المادية والبشرية – الهيكل التنظيمى والجهاز الإداري – أساليب التقويم) بهدف إعداد وتوحيد نفس الخريج على مستوى كليات التربية الرياضية فى جمهورية مصر العربية ويكون بنفس المواصفات اللازمة والضرورية لمواجهه متطلبات المجتمع وسوق العمل به .